أوراق

كارنيغي

معركة دبي

الإمارات العربية المتحدة والحرب الباردة الأميركية–الإيرانية

كريم سجادبور

الشرق الأوسط | تموز/يوليو 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق كارنيغي

معركة دبي

الإمارات العربية المتحدة والحرب الباردة الأميركية–الإيرانية

كريم سجادبور

الشرق الأوسط | تموز/يوليو 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2011 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

تمهيد 1

مقدمة 3

تقارب مقلق: الإمارات العربية المتحدة وإيران 5

الإيرانيون في الإمارات العربية المتحدة 6

العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات العربية المتحدة 8

مصادر التوتر وعدم الثقة بين إيران والإمارات العربية المتحدة 2003 11

موازنة إيران مابين دولة الإمارات والولايات المتحدة 15

جذور الشراكة الاستراتيجية 16

التهديد الإيراني والمساعدة الأميركية 17

تنامي العلاقات التجارية 19

مراقبة إيران في دولة الإمارات 20

انعدام الثقة المتواصل 23

دولة الإمارات والعقوبات على إيران 23

هل دبي بمثابة هونغ كونغ إيران؟ 24

الانصياع الإماراتي 27

منعطف جديد لتطبيق العقوبات 27

طفرة للوسطاء: دور الحوالة والبحّارة 29

أوقات عصيبة لرجال الأعمال 31

الخلاصة 32

ملاحظات 36

نبذة عن المؤلف 40

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 42

تمهيد

بما أن الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء طموحات إيران النووية من خلال العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تضطلع بدور حاسم ولكن غامض في أغلب الأحيان. وتُعَدّ دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما إمارة دبي، أكبر مصدر للواردات الإيرانية ونقطة عبور رئيسة للبضائع – القانونية وغير القانونية – المتّجهة إلى الجمهورية الإسلامية. فقد أحبطت موانئ دبي، ذات النشاط الصاخب والتنظيم الفضفاض، مراراً وتكراراً، العقوبات الدولية ضدّ إيران.

في الوقت نفسه، تشعر الحكومة في أبو ظبي بأنها مهدّدة تماماً من جانب إيران، وبالتالي أقامت تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة. ويُذكَر أن دولة الإمارات تنفق بلايين الدولارات على الأسلحة الأميركية، وقد حثّ مسؤولون إماراتيون الولايات المتحدة سرّاً على النظر في الخيارات المتاحة كافة لوقف البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك التدخّل العسكري. بالإضافة إلى ذلك، سمحت دولة الإمارات للولايات المتحدة باستخدام دبي، وهي موطن ثاني أكبر جالية إيرانية في العالم، باعتبارها موقعاً لجمع المعلومات عن إيران.

حدت توليفة من الضغوط الأميركية ونفوذ أبو ظبي الاقتصادي والسياسي المكتشف حديثاً على دبي، بدولة الإمارات إلى تعزيز تنفيذ العقوبات بشكل كبير في السنوات الأخيرة. مع ذلك، تواجه كل من الولايات المتحدة ودولة الإمارات عقبات خطيرةً في التمييز بين التجارة القانونية وبين التجارة غير القانونية، وقد شعرتا بردّ فعل عنيف من جانب التجار الشرعيين الذين يشعرون بأنهم مستهدفون جوراً.

قلّة من صنّاع القرار في واشنطن أو أبو ظبي تعتقد بأن العقوبات وحدها ستعدّل سلوك إيران الخارجي أو تقلّص طموحاتها النووية. لكن إذا كانت الولايات المتحدة ودولة الإمارات تسعيان إلى تجاوز العقوبات والاحتواء العسكري من أجل التصدّي لجذور التهديد الإيراني العميقة – خصوصاً طبيعة النظام الإيراني – فربّما تجدان أن مصالحهما مختلفة على المدى البعيد.

مقدمة

فيما تخوض منطقة الشرق الأوسط انتفاضات شعبية غايةً في الأهمية، وفيما يبدو مستقبلها لقمة سائغة، أصبحت مخاوف أميركا التي طال أمدها في شأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أكثر حدّة. فالمسؤولون الأميركيون، إضافة إلى نظرائهم العرب والإسرائيليين، قلقون الآن لاحيال استمرار تحدّي طهران النووي وحسب، بل أيضاً في شأن جهودها الهادفة إلى تعزيز مكانتها من خلال قولبتها الاضطرابات الشعبية التي زعزعت أنظمة عربية وأسقطتها في أرجاء المنطقة.

حتى الآن، ركّزت واشنطن على طريقتين، بصفة عامة، لاحتواء نفوذ إيران الإقليمي وكبح طموحاتها النووية. أولاً، ركّزت على الإكراه السياسي والاقتصادي، الذي اتّخذ شكل قرارات عقوبات عديدة أحادية، ومتعدّدة الأطراف، وصادرة عن الأمم المتحدة. ثانياً، ركّزت على تقديم مساعدات عسكرية كبيرة لجيران إيران العرب. ففي فلسطين ولبنان والعراق والخليج، اشتبكت واشنطن وطهران، بشكل مباشر أحياناً، ولكن عن طريق وكلاء وحلفاء في كثير من الأحيان، في صراع عنيف غالباً على السلطة والنفوذ الإقليميين.

في دولة الإمارات الصغيرة، تجري معركة أكثر هدوءاً، لكن لاتقل مصيرية، بين الولايات المتحدة وإيران منذ فترة طويلة في مجالات التجارة والدبلوماسية والاستخبارات. فدولة الإمارات التي تقع على بعد 56 كلم من إيران عبر مضيق هرمز، فريدة من نوعها من حيث أنها تجمع بين شبكات واسعة من العلاقات التجارية والشخصية مع إيران، وعلاقة استراتيجية وثيقة مع واشنطن. وبالتالي، فقد أصبحت تلعب دوراً حاسماً، وإن كان في كثير من الأحيان غامضاً، في التنافس بين الولايات المتحدة وإيران.

غالباً ماتحتار دولة الإمارات بين إمارة أبو ظبي، التي تركّز على الأمن، وبين إمارة دبي ذات التوجهات التجارية.

للوهلة الأولى، تشبه العلاقة بين الأطراف الثلاثة مثلّثاً غير متناسق: قوة عظمى (واشنطن) وقوة أصغر (دولة الإمارات) تتعاونان لكبح طموحات قوة إقليمية طامحة (طهران). ومنافسات القوى الثلاث هي جيوسياسية وحضارية وإديولوجية في الوقت نفسه. مع ذلك، إذا نظرنا عن كثب، فسنرى أن دولة الإمارات غالباً ماتحتار بين إمارة أبو ظبي، التي تركّز على الأمن، وبين إمارة دبي ذات التوجهات التجارية. ودولة الإمارات ليست الطرف الوحيد الذي لديه مصالح منقسمة. فغالباً مايتم جرّ إيران في اتجاه بفعل الطموحات الإديولوجية لنظامها، وفي اتجاه آخر بفعل التطلعات البراغماتية لتجّارها.

تُعَدّ دبي، وهي ثاني أكبر إمارة بعد أبو ظبي في دولة الإمارات، موطناً لواحدة من أكبر الجاليات الإيرانية في العالم. وقد منعت قرارات العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة، تُضاف إليها بيئة

الأعمال في إيران ذات التنظيم الشديد وغير المضيافة، التجارَ والمستثمرين الدوليين من التعامل مباشرة مع إيران. وتوفّر موانئ دبي المستقرة ذات التنظيم الفضفاض بديلاً جذاباً للتجار الشرعيين وغير الشرعيين الذين يرغبون في ممارسة التجارة مع إيران. نتيجة لذلك، يتدفّق جزء كبير من الصادرات والواردات الإيرانية عبر دبي. وعلى الرغم من أن الضغوط الأميركية وعقوبات الأمم المتحدة نجحت في الحدّ من العلاقات الاقتصادية بين إيران ودولة الإمارات في الأشهر الأخيرة، إلا أن دولة الإمارات لاتزال واحداً من المصادر الرئيسة لواردات طهران.

على الرغم من دور الحكومة الاتحادية الإماراتية في أبو ظبي في تمكين إيران من تقويض العقوبات الدولية، تخفي هذه الحكومة شكوكاً هائلة في شأن طموحات «الهيمنة» الإيرانية، وتشعر بأنها مهدّدة تماماً بسبب برنامجها النووي. بالتالي، أقامت تحالفاً استراتيجياً قوياً مع الولايات المتحدة، وحاولت في السنوات الأخيرة ممارسة ضبط النفس في شأن علاقات جارتها دبي مع إيران.

في ظل غياب وجود دبلوماسي أميركي رسمي في طهران، تستخدم واشنطن دولة الإمارات كموقع تراقب وتفسر من خلاله الديناميات الداخلية السياسية والشعبية في إيران.

ونظراً إلى علاقاتها الخلافية مع إيران، شكّلت دولة الإمارات العربية المتحدة مايشبه حقلاً تُختَبَر فيه السياسات الأميركية تجاه طهران. دولة الإمارات هي هدف رئيس لتنفيذ العقوبات الدولية، وقد استثمر المسؤولون الأميركيون قدراً كبيراً من الوقت والموارد في محاولة كبح جماح تجارة دبي غير المشروعة المزدهرة مع إيران. دولة الإمارات هي أيضاً واحدة من أكبر أسواق صادرات الأسلحة الأميركية. فقد اشترت أبو ظبي أكثر الأسلحة المتاحة تطوراً وكلفة. علاوة على ذلك، وفي ظل غياب وجود دبلوماسي أميركي رسمي في طهران، تستخدم واشنطن دولة الإمارات كموقع تراقب وتفسر من خلاله الديناميكيات الداخلية السياسية والشعبية في إيران.

وفي ظلّ اقتراب طهران أكثر من امتلاك قدرة على صنع أسلحة نووية، واشتداد التنافس بين الولايات المتحدة وإيران على النفوذ الإقليمي، تجد دولة الإمارات صعوبة متزايدة في التوفيق بين تناقضاتها الداخلية. وفي حين زادت الضغوط الأميركية والعقوبات الدولية من صعوبة التجارة مع إيران، لايزال قدر كبير من التجارة غير المشروعة قائماً، حيث بدأت دوائر محلية قوية، وخاصة في دبي، في التحذير علناً من الآثار السلبية للعقوبات في فترة من عدم اليقين الاقتصادي.

علاوة على ذلك، ثمّة شكوك جدّيّة في كل من واشنطن وأبو ظبي حول فعّالية العقوبات في الحدّ من طموحات إيران النووية. فقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً يمكن الاعتماد عليه بشكل متزايد بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن الخوف والنفعية الاقتصادية منعاها من اتخاذ موقف علني أقوى ضدّ إيران. وبالتالي حاولت الإمارات الموازنة بين إرضاء الولايات المتحدة، حليفتها والمدافعة عنها، وبين استيعاب جارتها إيران. ولعلّ دراسة وثيقة للديناميكيات الأميركية–

الإماراتية–الإيرانية تقدّم رؤى هامة عن التقدّم المُحرَز والتحدّيات المستمرة في الجهود المبذولة لاحتواء إيران.

تقارب مقلق: الإمارات العربية المتحدة وإيران

نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971 عندما حصلت المشيخات القبلية السبع، التي كانت تُعرَف في السابق باسم الإمارات المتصالحة (أبو ظبي، وعجمان، ودبي، والفجيرة، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القيوين)، على استقلالها من المملكة المتحدة، وتوحّدت لتشكّل دولة مشتركة. لكن إذا وضعنا الاستقلال الرسمي جانباً، فقد حرم طغيان الجغرافيا دولة الإمارات من الإفلات من ظلّ جارها الأكبر في الشمال، إيران.

تعود علاقات إيران مع الإمارات المتصالحة إلى ألف عام مضت. ومنذ تلك البدايات المبكرة وحتى الوقت الحاضر نظر الكثير من الإيرانيين، الرسميين والمدنيين على حدّ سواء، إلى جيرانهم الجنوبيين بتعالٍ، ورأوا أن أراضيهم تقع ضمن نطاق النفوذ الإيراني، إن لم تكن تشكّل شبه امتداد لإيران. لهذا السبب، وقعت مخاوف دولة الإمارات، في شأن طموحات إيران النووية والإقليمية، إلى حدّ كبير على آذان صمّاء في طهران. في العام 2007، كان محمود أحمدي نجاد أول رئيس إيراني يتجشّم عناء زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ ثورة العام 1979.

وترجع ادعاءات الهيمنة الإيرانية جزئياً إلى اعتقاد طهران بأن دولة الإمارات الحديثة بُنيت على أيدي تجار ومهندسين معماريين وحرفيين من أصل إيراني. فقد هاجر الإيرانيون إلى الإمارات، وخصوصاً إلى دبي، بأعداد كبيرة، وهم يشكّلون الآن أكثر من 10 في المئة من مجموع السكان. ويقيم حوالى 450 ألف إيراني أو شخص من أصل إيراني في الإمارات، مايجعلهم أكبر جالية إيرانية في العالم بعد الولايات المتحدة. وعلى النقيض من هذه الجالية الأخيرة، فإن الإيرانيين القاطنين في دبي يأتون من بلادهم ويذهبون إليها أكثر بكثير: هناك أكثر من 200 رحلة أسبوعياً بين دولة الإمارات ومختلف المدن الإيرانية.

ترجع ادعاءات الهيمنة الإيرانية جزئياً إلى اعتقاد طهران بأن دولة الإمارات الحديثة بُنيت على أيدي تجار ومهندسين معماريين وحرفيين من أصل إيراني.

نتيجة لهذه العلاقات الثقافية والقرب الجغرافي، طوّرت إيران والإمارات علاقات تجارية وثيقة ومتعدّدة الأوجه. ومع أن الولايات المتحدة حقّقت نجاحاً في تقليص العلاقات بين إيران ودولة الإمارات في السنوات الأخيرة، تظلّ الإمارات واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لطهران ومصدراً رئيساً للواردات، حيث يتجاوز حجم التجارة السنوية الرسمية 10 بلايين دولار، فيما تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة غير الرسمية (غير المشروعة في كثير من الأحيان) يصل

إلى عدة بلايين من الدولارات سنوياً. في الواقع، وعلى الرغم من ادعاءات الهيمنة الإيرانية، تعتمد الجمهورية الإسلامية الآن على دولة الإمارات الصغيرة وميناء دبي فيها كشريان حياة اقتصادي لاغنى عنه، وليس العكس.

الإيرانيون في الإمارات العربية المتحدة

يروي الإيرانيون في دبي طرفةً شائعةً تحكي عن أن حاكم دبي، وبسبب قلقه من الجفاف، ناشد سكان الإمارات أداء صلاة الاستسقاء لهطول المطر في «وطنهم الحبيب». في اليوم التالي، هطلت الأمطار الموسمية على باكستان والهند (في دولة الإمارات جاليتان كبيرتان من المغتربين الباكستانيين والهنود). إذّاك عدّل الحاكم مرسومه، وطلب من جميع **المواطنين** الإماراتيين أداء صلاة الاستسقاء في «وطنهم الحبيب». وفي اليوم التالي، هطل المطر في إيران.

هذه الطرفة عادةً ماتُروى على لسان المهاجرين الجدد الذين لايزالون يحملون جوازات سفر إيرانية، وليس على لسان حَمَلة جوازات السفر الإماراتية الفخورين الذين هاجروا من إيران منذ أجيال. بصرف النظر عن ذلك، تعكس هذه الحكاية العلاقات العميقة والعضوية بين إيران والإمارات، وهي علاقات نمت بشكل كبير خلال السنوات الـ150 الماضية، خصوصاً منذ قيام الثورة الإيرانية في العام 1979.

على مدى جزء كبير من تاريخها، كانت دبي المكان المعزول والمنسي بالنسبة إلى إيران، إذ أن التجار لم يهاجروا إليها من جنوب إيران، استياءً من زيادة مركزية السلطة في طهران، إلا في أوائل القرن العشرين. وقد جرى استيعاب هؤلاء التجار بسرعة، وخلال فترة قصيرة ساعدوا في تشكيل العمود الفقري لطبقة التجار والمهنيين في دبي. وفي الواقع، العديد من العائلات الإيرانية من ذلك الجيل – قرقاش والقرقاوي والشيراوي، على سبيل المثال لا الحصر– هي من بين الأُسَر الأكثر ثراءً ونفوذاً في دولة الإمارات اليوم.

منذ أن بدأ هؤلاء التجار الإيرانيون بالوفود إلى دبي، استضافت هذه الأخيرة شيئاً فشيئاً الإيرانيين الساخطين اقتصادياً وسياسياً. وكما ذكر المؤلف أفشين مولوي، «ارتبطت عناصر نجاح دبي على نحو متزايد بفشل إيران، وهو النمط الذي لايزال قائماً اليوم».

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بدأت طبقة جديدة من المهاجرين الإيرانيين بالوصول إلى شواطئ دبي وأبو ظبي، وهي الطبقة العاملة. سعى هؤلاء المهاجرون إلى الحصول على وظائف في المدن المزدهرة الجديدة في الخليج، إلا أن الكثيرين منهم أصبحوا تجاراً صغاراً وأصحاب محال تجارية بدلاً من أن يكونوا عمالاً. وقد مُنِح الإيرانيون من هذا الجيل القاطنون في دبي والإمارات العربية المتحدة جوازات سفر إماراتية بسخاء بعد العام 1971 إن هم اختاروا قبولها. لكن إيران

لم تسمح بازدواج الجنسية، لذلك اختار كثير من الأشخاص الاحتفاظ بجوازات سفرهم الإيرانية، الأمر الذي أصبح يشكّل مصدر ندم شديد لهم اليوم، نظراً إلى صعوبة الحصول على تأشيرات أجنبية لمن يحملون جوازات سفر إيرانية.

حالما عزّزت دبي وضعها كمركز مزدهر للتجارة في المنطقة، وبنت لنفسها سمعةً باعتبارها بيئة مستقرّة ومريحة للتجار، غرقت إيران في مزيد من الفوضى في أعقاب غزو صدام حسين.

بحلول العام 1979، كانت إيران تعيش في خضمّ الفوضى الثورية، ما أطلق موجةً أخرى كبيرةً من الهجرة الإيرانية إلى دبي. وحالما عزّزت دبي وضعها كمركز مزدهر للتجارة في المنطقة، وبنت لنفسها سمعةً باعتبارها بيئة مستقرّة ومريحة للتجار، غرقت إيران في مزيد من الفوضى في أعقاب غزو صدام حسين. وفي جميع مدن جنوب إيران، سعت العائلات إلى الحصول على ملاذ آمن لدى أقاربهم في دولة الإمارات. ووجد آخرون ممَّن كان لهم ماضٍ قصير أو لم يكن لهم من ماضٍ على الجانب الآخر من الخليج أيضاً طريقهم إلى الأمن والاستقرار في دولة الإمارات. كان من بين أبرز هؤلاء المهاجرين الأحدث إلى دبي المقيمون في خرمشهر، المدينة الإيرانية الجنوبية التي تلقّت وطأة التدمير بقنابل صدام ومدافعه.

على مدى سنوات الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، طوّرت دولة الإمارات شخصية مزدوجة. ففي حين بقيت الإمارات محايدةً من الناحية الرسمية، وقفت أبو ظبي، التي كثيراً ماكانت تستلهم سياستها الخارجية من المملكة العربية السعودية، مع صدام، بينما كانت دبي حريصةً على الاستمرار في العمل التجاري مع إيران وخائفةً من استعدائها. موّلت أبو ظبي، إلى جانب غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، حرب صدام ضدّ طهران، وشكّلت دبي نقطة عبور رئيسة للمواد الحربية الموجّهة إلى إيران. وقد حوّلت «حرب الناقلات» في أواخر الثمانينيات، التي رفعت فيها الولايات المتحدة علمها على الناقلات الكويتية لحمايتها من هجوم إيراني، ونفّذت فيها «عملية صامد» لمنع مبيعات الأسلحة إلى إيران، الخليجَ الى مسرح عمليات كبير.

أعرب العديد من زعماء دول الخليج عن ارتياحهم لنهاية الحرب في العام 1988، التي أعقبتها بعد فترة وجيزة وفاةُ آية الله الخميني وصعود هاشمي رفسنجاني إلى سدّة الرئاسة في إيران في العام 1989. وقد نظروا إلى رفسنجاني كزعيم أكثر واقعية يفضّل التجارة والمصالحة مع دول الخليج المجاورة لإيران على النزاع. وبالتأكيد، ربّما لم تتخلَّ إيران عن طموحاتها الإقليمية، لكن الحماسة الثورية بدأت تخبو، الأمر الذي أفسح المجال أمام إيران والإمارات العربية المتحدة لاستئناف علاقاتهما التجارية.

في العام 2003، قرّر حاكم دبي الشيخ محمد، الذي اشتهر بتأييده لقطاع الأعمال، فتحَ السوق العقارية المقيّدة في دبي أمام المواطنين الأجانب. اغتنم التجار الإيرانيون هذه الفرصة على الفور، وضخّوا الأموال في العقارات والأراضي، وتجارة التجزئة في دبي. وسرعان ماتدفّق الإيرانيون من

أفراد الطبقة المتوسطة أيضاً إلى دبي لشراء الاستوديوهات والشقق ذات غرفة النوم الواحدة، لأن شراء شقة كان يضمن للمشتري الحصول على تصريح بالإقامة، وهي ثيقة مفيدة نظراً إلى القمع الداخلي في إيران وصراعاتها الخارجية.

شجّع انتخاب أحمدي نجاد لمنصب الرئاسة في العام 2005، على أساس برنامج من الحرب الطبقية والشعبوية الاقتصادية، على موجة جديدة من الاهتمام بالقطاع العقاري في دبي. فقد حوت مجلات شعبية باللغة الفارسية قوائم شاملةً لفرص الشراء المتاحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتخلّلت البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية باللغة الفارسية من الخارج إعلاناتٌ عن العروض الأكثر سخونةً في رأس الخيمة أو دبي أو أبو ظبي. وأسّس الآلاف من وكلاء العقارات الإيرانيين متاجر في دبي لتلبية احتياجات هذه السوق المزدهرة.

علاوة على ذلك، أرسلت إدارة أحمدي نجاد السيئة للاقتصاد والتضخّم الناتج عنها، والبطالة والعمالة الزائدة في إيران، موجةً من المهاجرين الإيرانيين الباحثين عن فرص عمل من ذوي الياقات البيضاء إلى دبي، ومعظمهم من طهران. هذه المجموعة الأخيرة من المهاجرين تُعَدّ أكبر تدفّق إيراني غير جنوبي الى دبي. العديد منهم عمال مؤقتون، ويقسمون وقتهم بين إيران والإمارات. كما أصبح يُنظَر إلى دبي على أنها مكان ملائم لعائلات الجالية كي تلتقي أقاربها الإيرانيين بعيداً عن المتاعب أو الصعوبات السياسية المحتملة التي تترتّب على الذهاب إلى إيران.

العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات العربية المتحدة

على مدى العقد الماضي، أصبحت الإمارات أهمّ وسيلة اتصال لطهران بالاقتصاد العالمي، حيث زادت العقوبات وسواها من الحواجز القانونية من صعوبة التعامل المباشر مع إيران. فالعلاقات التجارية بين الإمارات وإيران تجلب فوائد هامة لكلا البلدين. إيران تحصل على السلع المستوردة التي تحتاج إليها، في حين تستفيد الإمارات بصورة مجزية من بلايين الدولارات من التجارة التي تتدفّق من خلال موانئها.

ازدادت العلاقات التجارية بين إيران والإمارات بشكل مطّرد على مرّ العقد الماضي، وبلغت ذروتها وفقاً لمعظم التقديرات عند حوالى 12 بليون دولار في العام 2007. وتفوّقت دولة الإمارات على شركاء إيران التجاريين التقليديين الأوروبيين مثل ألمانيا وإيطاليا. وقد بدأت بلدان مثل الصين – التي يُقدَّر حجم علاقاتها التجارية وفي مجال الطاقة مع إيران بمايزيد عن 15 بليون دولار– إدارة قدر كبير من تجارتها الثنائية مع إيران من خلال الإمارات.

في الواقع، تنطوي الغالبية الساحقة من تجارة الإمارات مع إيران على عملية إعادة التصدير البسيطة للبضائع الواردة من البلدان الأخرى، بدءاً من المواد الغذائية اليومية وصولاً إلى المعدّات

الصناعية. وقد نمت تجارة إعادة التصدير هذه بشكل مطّرد على مدى العقد الماضي، وزادت قيمتها رسمياً عن 8.5 بليون دولار في العام 2010، على الرغم من أن التقديرات غير الرسمية أعلى بكثير. وتُعتبَر إيران ثاني أكبر سوق إعادة تصدير لدولة الإمارات، وهي تمثّل حوالى 17 في المئة من حجم إعادة التصدير الكلي، وبدورها تعتبر دولة الإمارات واحدة من أبرز مصادر الواردات بالنسبة إلى إيران، وهي تمثّل أكثر من 15 في المئة من إجمالي الواردات. نتيجة لذلك، يميل ميزان العلاقات التجارية بشدّة لصالح دولة الإمارات. في العام 2010، صدّرت دولة الإمارات أو أعادت تصدير ماتزيد قيمته عن 9 بلايين دولار من السلع إلى إيران، ولم تستورد سوى ماقيمته 1.12 بليون دولار منها.[1] ويُعَدّ عجز إيران التجاري مع دولة الإمارات الأكبر بالنسبة إليها.

الجدول 1. أكبر شركاء الإمارات في إعادة التصدير للعام 2010 (بملايين الدولارات الأميركية)

البلد	قيمة السلع المُعاد تصديرها	نسبة إجمالي السلع المُعاد تصديرها
الهند	$ 14.224.52	% 28.11
إيران	**$ 8.581.57**	**%16.96**
العراق	$ 4.131.94	% 8.17
أفغانستان	$ 2.119.82	% 4.19
البحرين	$ 1.604.29	% 3.17
المجموع	**$ 50.599.12**	**% 100**

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة

الشكل 1. سلع الإمارات المُعاد تصديرها إلى إيران ببلايين الدولارات

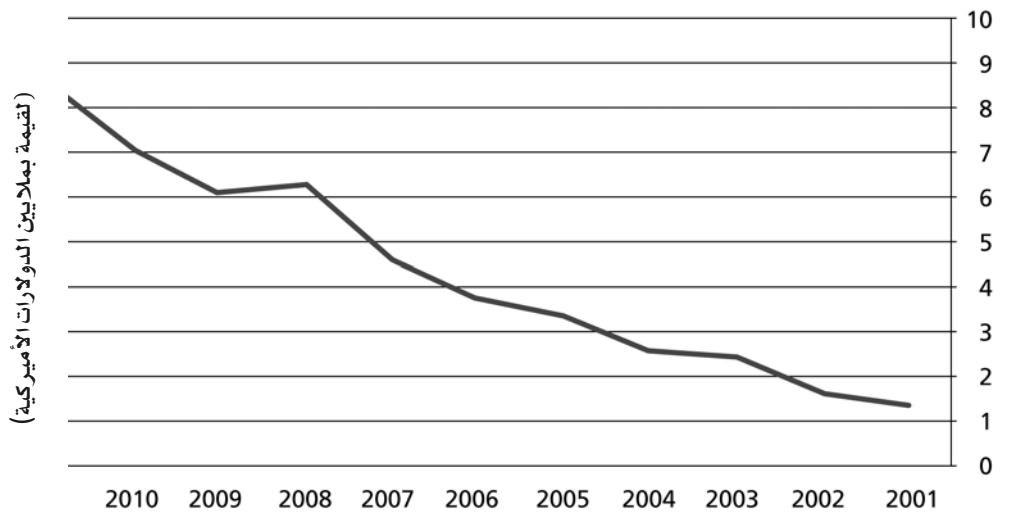

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة

لدبي جاذبية خاصة كمركز لإعادة تصدير السلع إلى إيران، فقد صدّرت ماقيمته نحو 5.8 بليون دولار من البضائع إلى هناك في العام 2009.[2] وعلى النقيض من الموانئ الإيرانية الفوضوية والفاسدة وغير الفعالة، فإن موانئ دبي تتوفّر على بنية أساسية حديثة، وتتم إدارتها بأسلوب عدم التدخّل.

يقدّر مسؤولون أميركيون أن آلاف عدة من الإيرانيين يكسبون عيشهم بصورة مربحة من خلال تسهيل تجارة إعادة التصدير هذه مع إيران. وقد حققت دبي نجاحاً بموجب هذا الترتيب أيضاً. فبالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من كونها مركزاً لإعادة التصدير، أصبحت دبي شيئاً فشيئاً المحطة الأولى بالنسبة إلى صادرات إيران غير النفطية إلى الخارج. فبدلاً من أن يرسل رجال الأعمال الإيرانيون سلعهم على متن رحلات طويلة وأكثر كلفةً إلى أوروبا أو آسيا، يرسلونها إلى دبي، حيث يتم وضعها على سفن أكبر حجماً متّجهة إلى الأسواق العالمية. هذه الميول التجارية المتعارضة ساهمت إلى حدّ ما في بروز دبي كثالث أكبر مركز لإعادة التصدير في العالم بعد هونغ كونغ وسنغافورة.

لاتزال دبي تتفوّق على شقيقاتها من الإمارات الأخرى في جذب بعض الشركات العالمية الأكثر تأثيراً، لكن الشركات الإيرانية الصغيرة تتدفّق بصورة متزايدة إلى مناطق التجارة الحرة في إمارات الشارقة وعجمان ورأس الخيمة، نظراً إلى رسومها وتكاليف بدء العمل الأرخص فيها. في الواقع، كانت إيران ثاني أهم شركاء الشارقة في مجال التصدير في العام 2009، حيث بلغت قيمة عمليات إعادة التصدير فيها أكثر من 780 مليون دولار أميركي في ذلك العام.[3] كما أصبح معرض أسبوع التجارة والسياحة الإيراني السنوي في الشارقة حدثاً يجتذب الكثير من الشركات والأفراد الذين يتطلعون إلى الاستثمار في إيران.

دول الخليج الأصغر حجماً ليست قلقة فقط إزاء الحكومة الثيوقراطية (الدينية) الحالية في طهران؛ فهي تخشى أكثر الطموحات «الإمبريالية» للأمة الإيرانية.

عندما ازدهرت التجارة بين دولة الإمارات وإيران، تشكّلت منظمات عدة للترويج لمصالح الشركات الإيرانية في الإمارات. تم تأسيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي (IBC) في العام 1982 لتمثيل آلاف الشركات الخاصة المشروعة ذات الملكية والإدارة الإيرانية. ويسعى المجلس إلى تزويد أعضائه بنوع من الدعم الترابطي الذي تتمتع به معظم فئات رجال الأعمال: الوفود التجارية، والمشورة في تحكيم النزاعات، وفرص التواصل. وهناك منظمتان أخريان لهما نكهة أكثر رسمية من مجلس الأعمال الإيراني، هما المجلس التجاري الإيراني، الذي أنشئ في العام 1995 لتقديم تسهيلات لتعزيز التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة، ولجنة التجارة المشتركة بين الإمارات وإيران، التي تأسست في العام 1991 للتوسط في اتفاقات التجارة.

مصادر التوتر وعدم الثقة بين إيران والإمارات العربية المتحدة

في حين عزّزت العلاقات التجارية والثقافية الوثيقة الاعتماد المتبادل بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، لم تقلّل من شكوك دولة الإمارات إزاء جارتها الشمالية القوية. فالمسؤولون الإماراتيون يؤكّدون باستمرار، في تصريحات خاصة وحتى علنية على نحو متزايد، أن طهران تشكّل أكبر خطر فردي على أمنهم القومي.

على النقيض من الولايات المتحدة، فإن دول الخليج الأصغر حجماً ليست قلقة فقط إزاء الحكومة الثيوقراطية (الدينية) الحالية في طهران؛ بل هي أيضاً تخشى أكثر الطموحات «الإمبريالية» للأمة الإيرانية. وكما أشار أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي الحالي للشؤون الخارجية، قبل أكثر من عشر سنوات، «على الرغم من التحول الكبير من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ثوري، فإن أهداف (الهيمنة) الإيرانية في المنطقة لم تتحوّل ولم تتغير».[4]

حتى وقت قريب، اختلفت أبو ظبي ودبي حول كيفية التعامل مع طهران. ففي حين فضّلت دبي أسلوباً أكثر ملاءمة يعطي الأولوية للأعمال التجارية، كانت لدى أبو ظبي رؤية أكثر تشاؤماً حول البرنامج النووي الإيراني، والطموحات «الإمبريالية» في الخليج، وتزايد عدد السكان الإيرانيين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتكشف برقيات وزارة الخارجية الأميركية المسرّبة عن أن المسؤولين في أبو ظبي ضغطوا باستمرار على واشنطن لممارسة المزيد من الضغوط على طهران، بينما جادل المسؤولون في دبي كثيراً من أجل مزيد من الحوار والتفاهم.

بدأت هذه الديناميكية بالتغيّر بعد الانهيار الاقتصادي العالمي في العام 2008، الذي تسبّب بأزمة اقتصادية ومالية كبيرة في دبي. أنقذت أبو ظبي الغنية بالسيولة دبي المثقلة بالديون بمبلغ يصل إلى 10 بلايين دولار، مامنح أبو ظبي نفوذاً اقتصادياً وسياسياً على دبي. وعلى حدّ تعبير دبلوماسي غربي بارز عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات عدة، فإن ولي عهد أبو ظبي «محمد بن زايد هو مَن يدير دبي فعلياً الآن».[5] نتيجة لذلك، تتحدّث دولة الإمارات العربية المتحدة بصوت واحد على نحو متزايد، هو صوت أبو ظبي، في تعاملاتها وخلافاتها مع طهران.

النزاع على الجزر

تعود الشكوك الإماراتية تجاه إيران إلى ماقبل الثورة الإسلامية، وحتى إلى ماقبل تأسيس دولة الإمارات. فقد حاولت إيران منذ فترة طويلة تكريس صدارتها على الخليج، وهو طموح يجعل الدول العربية الأصغر حجماً في حالة من التوتر الشديد. أحد أهم المصادر الثابتة للتوتر الثنائي بين الإمارات وإيران كان الخلاف حول ملكية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. هذه الجزر هامة من الناحية الاستراتيجية لكلا البلدين بسبب قربها من الممرّات الملاحية الرئيسة.

تعتقد طهران أن الجزر تعود إلى إيران منذ فترة طويلة، غير أن البريطانيين استولوا عليها في القرن التاسع عشر. وتُجادِل دولة الإمارات بأن قادة عرباً حكموا هذه الجزر في الغالب منذ القرن الرابع عشر، وتحديداً أسرة القواسم، التي حكمت سلالتها الشارقة ورأس الخيمة منذ منتصف القرن الثامن عشر. في عشرينيات القرن الماضي، دافعت إيران عن مطالبتها بالجزر، إلا أن البريطانيين عارضوا ذلك، واحتفظت الشارقة (التي كانت تشمل رأس الخيمة آنذاك) بالسيطرة عليها.

بعد أن غادر البريطانيون الخليج رسمياً في العام 1971، تحرّكت طهران بسرعة لـ«استعادة» (أو، وفقاً لدولة الإمارات، «الاستيلاء على») الجزر. اعتقد شاه إيران أنه عقد اتفاق شرف مع المملكة المتحدة: في مقابل قبول إيران باستقلال البحرين (أرض أخرى كانت تعتقد أن لديها حقاً تاريخياً فيها)، وافقت بريطانيا ضمناً على عدم التدخّل إذا عمدت إيران إلى اتخاذ خطوة في مايتعلّق بالجزر الثلاث.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1971، وقّعت إيران والشارقة «مذكرة التفاهم» التي سمحت لكلا الجانبين بتبادل السيطرة على جزيرة أبو موسى وتقسيم أي أرباح نفطية، لكن أياً من الجانبين لم يتخلَّ عن مطالبته بالسيادة الكاملة على الجزيرة. رفض حاكم رأس الخيمة اتفاقاً مماثلاً في شأن طنب الكبرى وطنب الصغرى، فغزت إيران هاتين الجزيرتين في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1971.

تصاعد التوتر في العام 1992 حين اتّهمت إيران دولة الإمارات بانتهاك مذكرة التفاهم وزيادة وجودها بصورة غير مشروعة في جزيرة أبو موسى. في العام 2008، بنت إيران مكاتب بحرية في جزيرة أبو موسى، ما أثار مزيداً من الاحتجاجات من جانب دولة الإمارات. وتزعم دولة الإمارات أن إيران استولت على جميع منافذ الوصول إلى الجزيرة، وشجّعت على توطين الإيرانيين فيها. لاتزال الشارقة تتلقّى عائدات النفط من أبو موسى بموجب اتفاق العام 1971، على الرغم من أنها تريد الوصول أكثر إلى النفط تحت الجزيرة.

يعكس تجدّد الخطاب الغاضب من جانب الحكومتين عودة ظهور التوترات في شأن الجزر. في نيسان/أبريل 2010، قارن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، ما أثار ردّ فعل إيرانياً غاضباً. في أيلول/سبتمبر 2010، كرّر مجلس التعاون الخليجي دعمه لمطالبة دولة الإمارات بالجزر. وردّاً على ذلك، وصف وزير الخارجية الإيراني الجزر بأنها جزء «حيوي» من إيران، واتّهم دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخّل في شؤونها الداخلية.

يمثّل النزاع على الجزر مصدر إزعاج مستمراً في علاقات دولة الإمارات وإيران، ويقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات عبر المضيق، لكن التهديد لم يتصاعد إلى مستوى الصراع المسلح. بدلاً من ذلك، دعت دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي إلى التوصل إلى تسوية إما عن طريق التحكيم الدولي، وإما عن طريق محكمة العدل الدولية، وهما عرضان رفضتهما إيران.

برنامج إيران النووي

طموحات إيران النووية هي أكبر مصدر للتوتر بين البلدين. ففي تموز/يوليو 2010، تصدّر سفير دولة الامارات لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، عناوين الصحف عندما سأله صحافي في مقابلة عمّا إذا كان يودّ أن توقف الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني بالقوة. فأجاب:

> بالطبع، بالطبع. أعتقد أننا معرّضون إلى خطر البرنامج النووي الإيراني أكثر بكثير مما أنتم معرّضون إليه. فعلى مسافة 7000 ميلاً، وبوجود اثنين من المحيطات المُتاخِمة لكم، لايهدّد الخطر النووي الإيراني الولايات المتحدة القارّية.... أعتقد أنه من بين كل بلدان المنطقة، دولة الإمارات هي الأكثر عرضة إلى الهجوم من إيران. جيشنا الذي كان قائماً على مدى السنوات الـ40 الماضية، يستيقظ ويحلم ويتنفس ويأكل وينام على التهديد الإيراني. إيران هي الخطر العسكري التقليدي الوحيد الذي يخطط ويتدرّب ويجهّز له جيشنا، هذا كل شيء، وليس ثمة تهديد آخر، وليس ثمة بلد في المنطقة يشكّل تهديداً لدولة الإمارات، إنها إيران فقط. لذا نعم، إن من مصلحتنا تماماً ألا تحصل إيران على التكنولوجيا النووية.[6]

في حين تراجعت وزارة خارجية دولة الإمارات في وقت لاحق عن تصريحات العتيبة، قائلة أنها فُهِمَت خارج سياقها، فقد قدّمت برقيات وزارة الخارجية الأميركية المسرّبة دليلاً إضافياً على أن إيران، من وجهة نظر دولة الإمارات، تعتبر نفسها قوة إمبراطورية وتمثّل طموحاتها النووية تهديداً وجودياً يجب وقفه أو تأخيره، «بكل الوسائل المتاحة».[7]

في العديد من البرقيات المسرّبة، يُنقَل عن ولي عهد دولة الإمارات محمد بن زايد ووزير الخارجية الشيخ عبدالله قولهما لمسؤولين أميركيين إن التعامل مع إيران لايجدي، والعقوبات الاقتصادية ليست كافية، وإن خوض حرب تقليدية مع إيران في المدى القريب أفضل من العواقب طويلة المدى لوجود إيران مسلحة نووياً.[8] ومع ذلك، عندما يطلب منهم مسؤولون أميركيون إطلاق تصريحات أقوى ضدّ إيران، يعترض المسؤولون الإماراتيون لعدم رغبتهم في مواجهة طهران علناً.

القلق الطائفي

بالإضافة إلى طموحات إيران الإقليمية والنووية، يشعر المسؤولون الاتحاديون الإماراتيون بالقلق المتزايد من أن إيران تحاول الإخلال بالتوازن الطائفي في دولة الإمارات، واستنهاض المشاعر السياسية الشيعية. الأُسَر الحاكمة في دولة الإمارات هي من السنّة، وبينما يشكّل المسلمون السنّة نحو 85 في المئة من المواطنين في دولة الإمارات، فإن المخاوف في شأن تزايد هجرة المسلمين الشيعة – من لبنان والمملكة العربية السعودية، وخصوصاً إيران – وكذلك «الخلايا النائمة» التابعة لحزب الله، دفعت السلطات الإماراتية إلى جعل إقامة الإيرانيين هناك أكثر صعوبة.

في السابق، كان أي شخص يشتري عقارات في دبي يُمنَح تصريح إقامة بصورة تلقائية، أما الآن، فتتطلّب القوانين الجديدة من غير مواطني دولة الإمارات التسجّل لدى سلطات دولة الإمارات كل ستة أشهر. ومع أن اللوائح تطبّق على جميع الأجانب، يعتقد كثير من الإيرانيين في دولة الإمارات أنهم يتعرضون إلى التمييز. وذكر العديد من الإيرانيين، الذين اشتروا عقارات في دبي منذ سنوات عدة لغرض وحيد هو الحصول على الإقامة، في مقابلات معهم، أنهم يشعرون بأنهم «خدعوا» بسبب التغيير في السياسة.

اشتكى صاحب شركة إيراني في الثامنة والعشرين من العمر، يعمل في تجارة الزعفران، من إحساس الإيرانيين المتزايد بانعدام الأمن في دبي نتيجة مضايقات الشرطة الإماراتية. «من الصعب أن ندير تجارة هنا عندما نعيش من شهر لآخر، ونخشى أن يُلغى تصريح الإقامة فجأة. لذا نحاول نقل أعمالنا إلى كندا».[9] وانتقدت سلطات دبي حكومة أبو ظبي في شأن هذه القضية، مدعية أن «شيطنة» الإيرانيين «ليست مفيدة» نظراً إلى اعتدال الإيرانيين السياسي ومساهماتهم في الاقتصاد المحلي.[10]

الانتفاضات العربية في العام 2011

أحدث مصدر للتوتر بين دولة الإمارات وبين إيران جاء على خلفية مزاعم بأن طهران تدعم شركاءها الشيعة في الدين ضدّ النظام الملكي السنّي في البحرين. فقد نظّم الشيعة البحرينيون، الذين يشكّلون غالبية سكان البلاد، مظاهرات كبيرةً ضدّ حكم أسرة آل خليفة في وقت سابق من هذا العام، مطالبين بالحريات السياسية ووضع حدّ للتمييز الطائفي. أرسلت دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك دولة الإمارات، قوات لدعم النظام وقمع الاحتجاجات. ردّاً على ذلك، انتقد مسؤولون إيرانيون ووسائل إعلام إيرانية المجلس، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية، بسبب المساعدة في سحق المظاهرات السلمية في البحرين بعنف. حتى أن عضواً بارزاً في مجلس الشورى الإيراني هدّد بشنّ حملة لدفع إيران إلى إعادة النظر في العلاقات مع دولة الإمارات في شأن هذه القضية.

تدّعي دول الخليج بأن إيران هي المذنبة بالتدخّل في شؤونها الداخلية. كما تقول أن طهران تقدّم مساعدة مباشرة للمتظاهرين في البحرين، وهو اتهام تنكره إيران والشيعة البحرينيون. واتّهمت الكويت إيران أيضاً بإدارة شبكة تجسّس على أراضيها، حيث طردت الكويت والبحرين دبلوماسيين إيرانيين يُشتَبَه في ممارستهم أعمال التجسس، ما أدّى مرة أخرى إلى تزايد حدّة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي خطوة زادت من شكوك العرب إزاء النوايا الإيرانية، قال رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية في 30 نيسان/أبريل إن «الخليج كان دائماً ولايزال وسيبقى ملكاً لإيران». وانتقد الأنظمة العربية في منطقة الخليج بوصفها ديكتاتوريات، وقال إنها ينبغي أن تتخلى

عن السلطة لشعوبها.[11]

في حين لم تواجه دولة الإمارات نفسها اضطرابات داخليةً كبيرةً، أظهرت تضامناً مع حلفائها في الخليج. فقد ناشد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إيران بأن «تعيد النظر في سياساتها في المنطقة... وتحترم وحدة دول الخليج وسيادتها».[12]

التخريب الثقافي

في حين تشعر دولة الإمارات بالقلق إزاء المؤامرات الإيرانية لإثارة الفتنة في الخليج، فإن لدى إيران هي الأخرى مخاوفها في شأن التخريب الثقافي الآتي من دولة الإمارات. وتُعتَبر شبكة «فارسي 1» Farsi1 التلفزيونية، التي تتّخذ من دبي مقراً لها، مثالاً ساطعاً على التوتر الكامن بين تساهل دولة الإمارات والحساسية السياسية الإيرانية. وشبكة «فارسي 1» Farsi1 هي شراكة بين شركة «نيوز كوربوريشن» News Corporation التي يملكها «روبرت ميردوخ» وبين مجموعة «موبي» Moby ومقرها دبي، وتديرها عائلة «محسني» الإعلامية الأفغانية البارزة. وتتحاشى الشبكة بشكل صارم الأخبار والبرامج السياسية، وتلتزم ببثّ المسلسلات الشعبية الأجنبية المدبلجة ومسلسلات «الويسترن» Western التلفزيونية مثل «24». وفي غضون سنة لا أكثر ، برزت «فارسي 1» Farsi1 كواحدة من الشبكات التلفزيونية الأكثر شعبيةً في إيران. فقد قالت امرأة إيرانية تمضي وقتها بين دبي وطهران ساخرة أن جميع صديقاتها أصبحن «مدمنات على «فارسي 1» Farsi1».[13]

ينظر المسؤولون الإيرانيون إلى «فارسي 1» Farsi1 على أنها جزء من استراتيجية أميركية أوسع للتخريب الثقافي، وضغطوا على المسؤولين الإماراتيين لإغلاقها. ووفقاً لما تقوله الإدارة العليا لـ«فارسي 1» Farsi1، تمكّنت طهران من تقويض «فارسي 1» Farsi1 من خلال الضغط على دولة الإمارات بهدف عدم منح تراخيص إقامة لموظفيها، واستجواب وتهديد الموظفين الذين يزورون عائلاتهم في إيران، وحتى من خلال إطلاق تهديدات مبطّنة بالقتل ضد عائلة محسني. وقد دفعت هذه الحملة من الترهيب إدارة «فارسي 1» Farsi1 إلى النظر في الانتقال إلى مكان بعيد عن مجال نفوذ طهران.

موازنة إيران مابين دولة الإمارات والولايات المتحدة

ثمّة مفارقة بسيطة تكمن في قلب الديناميكية الإيرانية–الإماراتية–الأميركية: المسؤولون الإيرانيون يريدون من الولايات المتحدة الخروج من الخليج لأنهم يخشونها ولايثقون بها، ومع ذلك فإن دول

الخليج العربية تريد من الولايات المتحدة أن تبقى لأنها تخشى إيران ولاتثق بها.

في الواقع، للولايات المتحدة ودولة الإمارات علاقة متعددة الأوجه تقوم على مبدأ بسيط: هما مهتمتان بالأمن القومي لإحداهما الأخرى. دولة الإمارات بلد صغير وغني في منطقة متقلّبة، وعلى مرّ السنين، كانت الولايات المتحدة بمثابة الحليف الثابت والحامي لها. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تطورت الإمارات من دولة هامشيّة لاتُذكَر من الناحية الاستراتيجية، إلى شريك له أهمية متزايدة في جهود واشنطن للحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط واحتواء جمهورية إيران الإسلامية.

ثمّة مفارقة بسيطة تكمن في قلب الديناميكية الإيرانية-الإماراتية-الأميركية: المسؤولون الإيرانيون يريدون من الولايات المتحدة الخروج من الخليج لأنهم يخشونها ولايثقون بها، ومع ذلك فإن دول الخليج العربية تريد من الولايات المتحدة أن تبقى لأنها تخشى إيران ولاتثق بها.

تبدو أهميّة الصداقة لكلا القوتين واضحة. فدولة الإمارات تعتمد على الولايات المتحدة لتزويدها بأسلحة متطورة، وحمايتها من «المتنمّرين» الإقليميين، خصوصاً إيران، بينما تعتمد الولايات المتحدة على الإمارات للحصول على قواعد عسكرية، ودعم إقليمي، ومعلومات استخباراتية عن إيران. علاوة على ذلك، غياب التمثيل الدبلوماسي الأميركي في طهران يعني أن القنصلية الاميركية في دبي قد تصبح مصدر وزارة الخارجية الأميركية الأكثر أهمية للحصول على المعرفة والتحليلات عن إيران.

عندما قوي التحالف بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، وسّعت الدولتان علاقاتهما الاقتصادية وتعاونهما في مجال التعليم والاستخبارات والطاقة ومجالات أخرى. فازداد حجم التجارة بشكل كبير منذ تسعينيات القرن الماضي، وتعهّد البلدان زيادة التعاون في المجال النووي والطاقة النووية المتجددة. وأصبح التعاون بين دولة الإمارات والولايات المتحدة هاماً عندما تم تشديد العقوبات الدولية المفروضة على إيران. وفي حين لاتخلو العلاقة من التوتر، ولاسيما في شأن تسامح دولة الإمارات تجاه التجارة غير المشروعة وغسيل الأموال، لم تقوِّض هذه المسائل الأساس الاستراتيجي للشراكة.

جذور الشراكة الاستراتيجية

عندما أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة استقلالها عن بريطانيا في العام 1971، كانت الولايات المتحدة ثالث دولة تعترف بالدولة الجديدة. إلا أن دولة الإمارات الصغيرة كانت أبعد من أن تكون نقطة تركيز رئيسة في استراتيجية واشنطن تجاه منطقة الشرق الأوسط. في ذلك الوقت، كانت الاستراتيجية تعتمد على تحالفات قوية مع «ركيزتي الخليج»، أي إيران والمملكة العربية السعودية. وكانت دولة الإمارات الوليدة حذرة من دعم الولايات المتحدة لطموحات شاه إيران الإقليمية، وتعارض فكرة نشر قوات أجنبية في الخليج.

بدأت الثورة الإيرانية في العام 1979 بتغيير هذه الديناميكيات. فجأة أصبحت واشنطن تحتاج إلى حلفاء إقليميين جدد، وأبدت دولة الإمارات مخاوف إضافية حول الوضع الأمني فيها. في العام

1981، أنشأت دولة الإمارات وغيرها من دول الخليج مجلس التعاون الخليجي، الذي تحالف مع الولايات المتحدة وأيّد العراق في الحرب الإيرانية-العراقية. ومع أن الإمارات ظلّت محايدةً من الناحية الرسمية خلال فترة النزاع، أبدت أبو ظبي تعاطفاً تجاه بغداد. كما أفضت الحاجة إلى الحفاظ على طرق الشحن في الخليج مفتوحةً أثناء الحرب، إلى زيادة التعاون بين دولة الإمارات والبحرية الأميركية.

مع ذلك، جاءت نقطة التحوّل الحقيقية في العلاقة بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات في العام 1990. فقد راقبت الإمارات عدائية صدام المتزايدة تجاه جيرانه العرب بشيء من الذعر. وفي تموز/يوليو 1990، أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة مناورات مشتركةً مع الجيش الأميركي لعرض القوة. وعندما غزا العراق الكويت، كانت دولة الإمارات واحدة من أوائل الدول العربية التي دعت إلى تدخّل عسكري دولي. فاتّخذت القرار المصيري بدعم عملية «عاصفة الصحراء» عسكرياً ومالياً، وفتحت قواعد لقوات التحالف، وساهمت بأكثر من 6 بلايين دولار للمجهود الحربي.

بعد حرب الخليج، عزّزت الولايات المتحدة ودولة الإمارات اتفاقاً للتعاون العسكري منح واشنطن حرية الوصول إلى قواعد دولة الإمارات وموانئها، وسمح لها بتخزين المعدات العسكرية على أراضيها. (أصبحت هذه القواعد فيما بعد هامة للحملات العسكرية الأميركية في العراق وأفغانستان.)

ظلّ العراق أحد الاعتبارات الهامة طيلة عقد التسعينيات، لكن التهديد من إيران أصبح يلوح الآن أكثر فأكثر في أفق العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، خاصة بعد الكشف عن الأنشطة النووية السرّية في إيران.

التهديد من إيران أصبح يلوح الآن أكثر فأكثر في أفق العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، خاصة بعد الكشف عن الأنشطة النووية السرّية في إيران.

التهديد الإيراني والمساعدة الأميركية

ساعدت المخاوف المشتركة حول طموحات طهران النووية في تكثيف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، لكن كثيراً ما اختلفت الدولتان حول كيفية التعامل مع التحدّي الإيراني. فدولة الإمارات، وبخاصة أبو ظبي، تعتبر أن إيران المسلحة نووياً تشكل تهديداً عسكرياً شديداً، وقد ألحّت على الولايات المتحدة لتأخذ الحلول العسكرية بعين الاعتبار. في الوقت نفسه، دفعت الولايات المتحدة دولة الإمارات إلى بذل المزيد من الجهد لتنفيذ العقوبات الدولية. وتكشف برقيات وزارة الخارجية الأميركية المسرّبة عن أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد حذّر المسؤولين الأميركيين من أن العقوبات لن تمنع إيران من الحصول على سلاح نووي.[14]

تتجلّى مخاوف دولة الإمارات في شأن إيران بوضوح في الزيادة الهائلة في واردات الأسلحة. أصبحت الولايات المتحدة أكبر مورّد للأسلحة لدولة الإمارات، ومع مرور الوقت ازدادت عمليات نقل الأسلحة كمّاً ونوعاً (أنظر الشكل 2). ووفقاً لتقارير وزارة الدفاع إلى الكونغرس، اشترت دولة

الإمارات ماتزيد قيمته عن 3 بلايين دولار من المعدات العسكرية الأميركية في العام 2009، وأكثر من 5 بلايين دولار في العام 2010. واستثمرت دولة الإمارات بشكل كبير في الصواريخ وتكنولوجيا الرادار، وفي العام 2008، أصبحت أول دولة أجنبية تحصل على ترخيص لشراء نظام الدفاع الجوي الأميركي الأكثر تقدماً، «نظام الدفاع الجوي للارتفاعات العالية» Altitude High Terminal System Defense Air. ونتيجة لامتلاك الإمارات طائرات أميركية متفوّقة الصنع، ادعى الجنرال ديفيد بترايوس في العام 2009 أن «القوة الجوية الإماراتية نفسها يمكنها أن تقضي على القوة الجوية الإيرانية بكاملها».

مع ذلك، ألحّ المسؤولون الإماراتيون على واشنطن مراراً وتكراراً لتزويدهم بالمزيد من تكنولوجيا الأسلحة. في العام 2007، حذّر ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الجنرال جون أبي زيد من أن إيران تحصل على أسلحة متطورة وقال له: «هذا هو السبب في أننا (دولة الإمارات) نحتاج إليها أولاً... أعطني «بريداتور ب» Predator B».[15] لكن الولايات المتحدة لاتحتكر مبيعات الأسلحة إلى دولة الإمارات، بل تتنافس مع المورّدين الآخرين، ولاسيما فرنسا، للحصول على عقود الطائرات والأسلحة الأخرى.

الشكل 2. شحنات الأسلحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب المورِّد

استجابت الولايات المتحدة لطلبات الأسلحة الإماراتية، وحققت شركاتها الكثير من الأرباح من

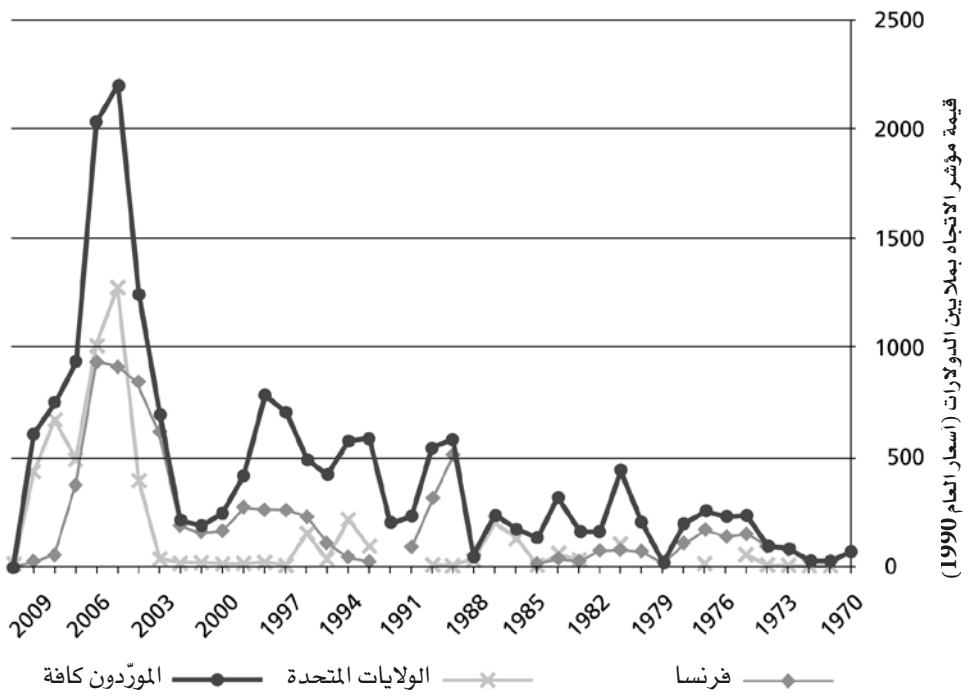

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

جرّاء ذلك. فقد قال مسؤول أميركي سابق، يعمل مستشاراً لدى حكومة دولة الإمارات، ساخراً إن صفقات الأسلحة هي «جزء من الحزمة المحلية (الأميركية) لتحفيز الاقتصاد».[16] لكن الولايات المتحدة ألحّت أيضاً على المسؤولين الإماراتيين لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على إيران. إلا أن القيام بذلك، بالنسبة إلى دولة الإمارات، يعني تكبّد تكلفة اقتصادية كبيرة في شكل خسارة تجارية، فضلاً عن التكلفة الدبلوماسية في العلاقات مع إيران، من دون أي ضمانة بأن ذلك سيحسّن الوضع الأمني لدولة الإمارات.

بالتالي، حتى وإن ألحّت دولة الإمارات على الولايات المتحدة لحمايتها من إيران، ظلّت متردّدة في تنفيذ العقوبات بقوّة وتقويض دورها كمركز رئيس لإعادة تصدير السلع المحظورة إلى إيران. كانت هذه الديناميكية، إضافةً إلى مكانة دولة الإمارات كقاعدة لتمويل الإرهاب، المصدر الرئيس للتوتّر في العلاقة الأميركية-الإماراتية.

حتى إن ألحّت دولة الإمارات على الولايات المتحدة لحمايتها من إيران، ظلّت متردّدة في تنفيذ العقوبات بقوّة وتقويض دورها كمركز رئيس لإعادة تصدير السلع المحظورة إلى إيران.

اتّسع حجم الدعم الأميركي لدولة الإمارات العربية المتحدة بما يتجاوز مبيعات الأسلحة ليشمل الطاقة النووية. في العام 2009، وقّع الرئيس جورج بوش اتفاق تعاون نووي سلمي مع دولة الإمارات، وافقت الولايات المتحدة بموجبه على مساعدة دولة الإمارات في تطوير برنامجها للطاقة النووية، شرط ألا تخصّب المواد النووية ولاتعيد معالجتها. كان من المفترض أن يمثّل الاتفاق نموذجاً لاتفاقات نووية أخرى في الشرق الأوسط، فضلاً عن إثبات وجود مسار بديل لبرنامج إيران النووي. وكما قال مسؤول أميركي كبير «إذا تعاونت معنا وكنت شفافاً حول نواياك يمكنك الحصول على «كاديلاك» (أي أفضل) البرامج النووية، وإذا سعيت وراءها بوقاحة وفي السرّ فإنك ستحصل على «يوغو» (أي أسوأ) البرامج النووية».[17]

تنامي العلاقات التجارية

هذا التحالف الاستراتيجي المتنامي بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات أدّى إلى توسّع العلاقات التجارية. وعلى عكس دول الخليج الأخرى، لاتعتبر دولة الإمارات مورّداً رئيساً للنفط إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن أنها، ونتيجة لمشترياتها من الأسلحة، تعاني باستمرار من عجز تجاري كبير مع الولايات المتحدة (أنظر الشكل 3). أدّى النمو الاقتصادي وطفرة البناء إلى زيادة سريعة في واردات دولة الإمارات على مدى العقد الماضي. زادت واردات الإمارات من الولايات المتحدة بشكل كبير خلال العقد الماضي، مدفوعة بمبيعات الأسلحة ومواد البناء والإلكترونيات، من بليونَي دولار في العام 2000، إلى 12.8 بليون دولار في العام 2010.[18] واليوم، دولة الإمارات العربية المتحدة هي

أكبر سوق للتصدير في منطقة الشرق الأوسط للسلع الأميركية.[19] وتعتبر صادرات الإمارات إلى الولايات المتحدة ضئيلة نسبياً بالمقارنة، لكنها ارتفعت أيضاً من 900 مليون دولار في العام 2000 إلى 1.1 بليون دولار في العام 2010.[20]

في حين تهيمن مبيعات الأسلحة على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات، وترتبط بالتعاون الأمني بشكل وثيق، وسّعت الدولتان أيضاً علاقاتهما الاستثمارية. زادت الاستثمارات الأميركية المباشرة في دولة الإمارات من 2.3 بليون دولار في العام 2005 إلى 3.4 بليون دولار في العام 2009.[21] ارتفعت الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الولايات المتحدة من 906 مليون دولار في العام 2007، إلى 2.6 بليون دولار في العام 2009 (البيانات غير متوفرة قبل العام 2007).[22] وبدأت إدارة بوش مفاوضات للتوصّل إلى اتفاق للتجارة الحرّة مع دولة الإمارات في العام 2004، إلا أن هذه المفاوضات لم تستكمل بعد.

الشكل 3. تجارة الإمارات مع الولايات المتحدة

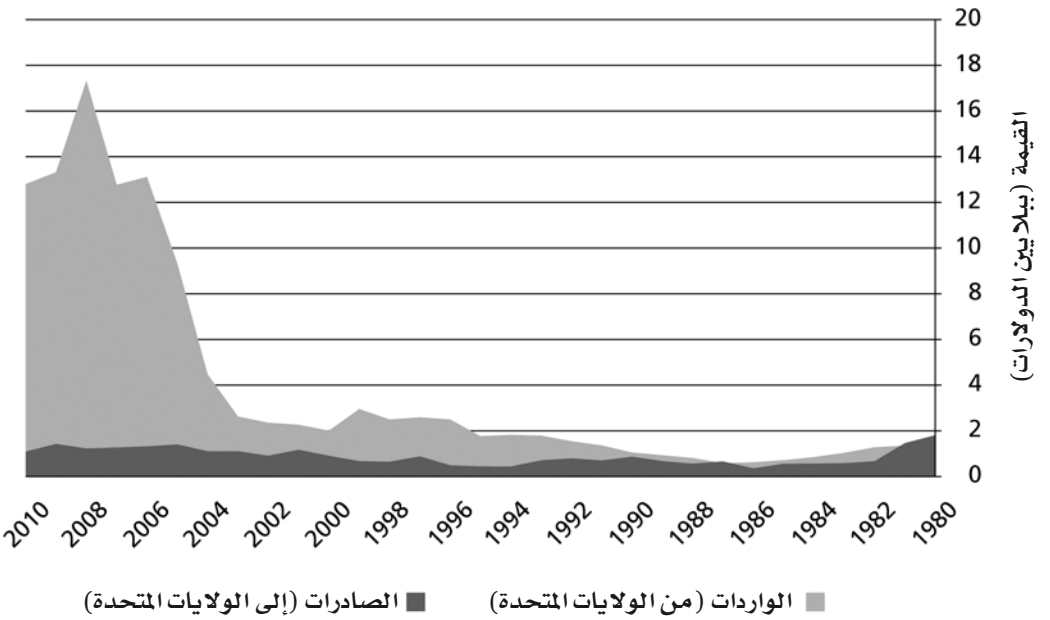

المصدر: صندوق النقد الدولي

مراقبة إيران في دولة الإمارات

مثلما أن الولايات المتحدة تقدّم دعماً حاسماً لدولة الإمارات، فإن دولة الإمارات تساعد الولايات المتحدة أيضاً على الحصول على فهم أفضل لإيران، إذ يجسّد برج مركز دبي التجاري العالمي في شارع الشيخ زايد الطبيعة الحميمية الفريدة للتنافس بين الولايات المتحدة وإيران في دبي. تقع في

الطابق الرابع عشر من البرج مكاتب شركة البتروكيماويات التجارية الإيرانية (IPCC)، إحدى الشركات التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية. في المبنى نفسه، وعلى مسافة عشرة طوابق إلى الأعلى، تقع القنصلية الأميركية ومكتب الشؤون الإيرانية في دبي، الذي يكرسّ قدراً كبيراً من طاقته لرصد أنشطة شركات مثل شركة البتروكيماويات التجارية الإيرانية. ويقول مسؤول أميركي في دبي «إننا على الأرجح نمرّ قبالة بعضنا بعضاً في البهو كل يوم، لكننا لانتحدث مع بعضنا البعض».[23]

في ظل غياب التمثيل الدبلوماسي في إيران، تُعتَبَر دبي أفضل مكان تحاول فيه الحكومة الأميركية قياس الرياح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهبّ من إيران. ونظراً إلى الحجم الكبير لمجتمع الشتات، والتنوع الاجتماعي والاقتصادي النسبي، والرحلات المتكررة إلى الوطن، ليس ثمّة مكان يوفّر انعكاساً أكبر للمجتمع الإيراني المعاصر من دبي (خارج إيران بالطبع). فالمئات من الإيرانيين يزورون القنصلية الأميركية في دبي كل أسبوع لتقديم طلب الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة.

لهذا السبب، أنشأت وزارة الخارجية الأميركية في العام 2006 «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» (IRPO) في دبي، الذي يضمّ ستة دبلوماسيين أميركيين يتركّز اهتمامهم الأساسي على فهم إيران بشكل أفضل. وقد أوضح مساعد وزير الخارجية الأميركية السابق في إدارة جورج بوش، نيكولاس بيرنز، المنطق وراء إنشاء «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» في خطاب ألقاه في العام 2006 في مجلس العلاقات الخارجية:

> خطرت لوزيرة الخارجية رايس ولي فكرة... وهي أننا قد نحاول تكرار مافعلت الولايات المتحدة على نحو فعّال في عشرينيات القرن الماضي في وضع مشابه نوعاً ما، عندما لم تكن لدينا علاقات دبلوماسية في السنوات الأولى مع الاتحاد السوفييتي. أقمنا في «ريغا» ماسُمِّي آنذاك محطة «ريغا»، عيّنّا فيها بعض أفضل الدبلوماسيين الأميركيين الشباب، أشخاصاً مثل جورج كينان وتشيب بولن. وقلنا، «ستتعلمون الروسية، ومهمتكم ستكون مراقبة الاتحاد السوفييتي، كي تفهموه، والتحدث إلى الناس الخارجين منه».
>
> لقد أقمنا في دبي نسختنا للقرن الحادي والعشرين من محطة ريغا. في العام الماضي، أقمنا مكتباً في دبي مخصصاً فقط لمراقبة إيران وفهمها، والتحدث إلى آلاف الإيرانيين الذين يأتون من إيران إلى دبي نفسها، حتى نستطيع التواصل مع الإيرانيين من جميع مناحي الحياة وفهمهم بشكل أفضل، وهم سيكسبون بعض الفهم الإضافي لما تؤمن به الولايات المتحدة عن بلدهم.[24]

تقوّضت إلى حدّ ما قدرة موظفي «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» على التفاعل مع مجموعة واسعة من الإيرانيين، بسبب الجدل الدائر حول المكتب. منذ إعلان بيرنز في العام 2006، أشارت الصحف المتشددة في إيران بشكل متكرّر إلى «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» كمركز لتغيير

النظام تابع لوكالة المخابرات المركزية الأميركية، يعمل فيه جواسيس خطرون. وفي ظلّ إدارة بوش، اشتكى العديد من مراقبي إيران الذين يتخذون من دبي مقراً لهم من أن استحضار نموذج الحرب الباردة يلقي على مهمّتهم ضوءًا شائناً، بينما تقتضي المهام المطلوبة منهم في الواقع محاولة فهم إيران والإيرانيين بشكل أفضل. وعلى حدّ تعبير موظف سابق في «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» في دبي، فإن تفويض المكتب هو «فهم مايجري في إيران. هو ليس مكتباً للتجنيد ولاينظّم الثورة التالية في إيران... لايفيدنا أن نضفي الكثير من الدعاية على مانقوم به، أو إذا كان هؤلاء الأشخاص يشعرون بالخوف أكثر من اللازم، ولا يريدون أن يتحدثوا معنا. نحن نحاول أن نكون حذرين».[25]

في ظل غياب التمثيل الدبلوماسي في إيران، تُعتَبَر دبي أفضل مكان تحاول فيه الحكومة الأميركية قياس الرياح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهبّ من إيران.

في الآونة الأخيرة، كان على المكتب أن يجتاز عاصفة «ويكيليكس». فقد أعرب العديد من الإيرانيين المقيمين في دبي، والذين كانوا قد تفاعلوا في السابق مع موظفي «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران»، عن القلق من أن تكون أحاديثهم قد تسرّبت، أو لم يَعُد يمكن الوثوق بأن تظلّ سرّية على أي حال. ومع ذلك، وبالنظر إلى العدد الهائل من الإيرانيين سواء مَن يتمركزون في دبي أو مَن يمرّون عبرها كل أسبوع، بحثاً عن تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة في الغالب، ليس ثمّة نقص في عدد الإيرانيين الذين يمكن للموظفين الأميركيين في دبي أن يتفاعلوا معهم. في الواقع، يقول مسؤولو «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» أن طلبات الحصول على التأشيرات ازدادت بشكل كبير في أعقاب انتخابات حزيران/يونيو 2009 في إيران، والقمع الداخلي الذي تلاها. ومن بين مقدّمي الطلبات نشطاء كبار في المعارضة، وحتى مسؤولون إيرانيون سابقون.

مع ذلك، وعلى الرغم من أهمية إيران المستمرة بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يبدو أن «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» تنقصه القوة العاملة ويُنتَفَع به على نحو رديء. ونظراً إلى صعوبة الحصول على الموافقات الأمنية للمواطنين الإيرانيين ومَن يحملون جنسية مزدوجة، غالباً مايمضي كبار الدبلوماسيين الأميركيين الذين يجيدون الفارسية أيامهم في ترجمة وسائل الإعلام الإيرانية وتحليلها (وهو العمل الذي يؤديه عادة مستخدمون محليون في السفارات الأميركية في أماكن أخرى)، بدلاً من صقل المصادر الأساسية. وأشار بعض العاملين في «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران» إلى أن أحد أساليب تصحيح هذا الوضع يتمثّل في زيادة الاستثمار في استخبارات «المصدر المفتوح»، لتوظيف محللين إعلاميين ناطقين بالفارسية بدوام كامل.[26]

يمثّل استعداد دولة الإمارات للمخاطرة بإثارة غضب إيران، من خلال السماح للولايات المتحدة بتشغيل «مكتب الوجود الإقليمي الخاص بإيران»، دليلاً على أهمية العلاقة بالنسبة إلى الطرفين،

فضلاً عن المخاوف التي يتشاطرانها حيال إيران.

انعدام الثقة المتواصل

على الرغم من تعاون دولة الإمارات السياسي والاقتصادي والعسكري واسع النطاق مع الولايات المتحدة، يستمرّ المسؤولون في الإمارات في التشكيك بعمق التزام واشنطن. على وجه الخصوص، يخشى المسؤولون الإماراتيون من أن واشنطن غير مهتمّة «بالتوصل إلى اتفاق» مع طهران، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة، فضلاً عن تقويض أساس التعاون الاستراتيجي.

ادّعى مسؤول إماراتي كبير أن رحيم مشائي، أقرب مستشاري الرئيس أحمدي نجاد، أكّد في لقاءات رفيعة المستوى مع مسؤولين إماراتيين ومسؤولين خليجيين آخرين أن طهران وواشنطن كانتا على وشك تحقيق انفراج دبلوماسي من شأنه أن يؤدي إلى تطبيع العلاقات بينهما. وقال مسؤول إماراتي رفيع المستوى إن «مشائي كان يحاول أن يقول لنا أنه علينا ألا نعتمد على الولايات المتحدة في أمننا»، مضيفاً أنه «بعد أن تتصالح الولايات المتحدة وإيران، ستعهد واشنطن بمسؤولية الأمن في المنطقة إلى طهران».[27] واعترف مسؤول إماراتي آخر كبير بأن احتمال تحقيق مثل هذا الانفراج الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران ضئيل، لكنه أكّد أيضاً أن «أميركا في حاجة إلى طمأنة حلفائها بأنها لن تتخلّى عنهم».[28]

دولة الإمارات والعقوبات على إيران

على الرغم من العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات والخوف المشترك بين البلدين من صعود إيران، لطالما عُرِفَت الإمارات بأنها وسيلة إيران الرئيسة للتهرّب من العقوبات الدولية. وازداد دور دبي في تسهيل اتصال إيران بالاقتصاد العالمي أهميةً مع كل جولة متتابعة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وقد وجد كل شيء، بدءاً من المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية الأميركية الصنع، وصولاً إلى الأسلحة المتطورة، طريقه الى طهران عبر الموانئ الإماراتية.

أحد أصعب التحديات في تنفيذ العقوبات هو تمييز التجار الإيرانيين الشرعيين عن غير الشرعيين.

في العامين الماضيين، أدّت عوامل ثلاثة، هي ازدياد تأثير أبو ظبي على دبي، والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيران في حزيران/يونيو 2010، والعقوبات أحاديّة الجانب التي أعقبتها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى أن تصعّد دولة الإمارات

تنفيذ العقوبات بشكل ملحوظ. هذه الخطوة أثارت غضب رجال الأعمال الإيرانيين، الذين ينتقد الكثير منهم بشدّة للجمهورية الإسلامية، لكن يجادلون بأن العقوبات لها تأثير غير مقصود يتمثّل في معاقبة الملتزمين بالقانون ومساعدة الخارجين عليه. وفي الواقع، أحد أصعب التحديات في تنفيذ العقوبات هو تمييز التجار الإيرانيين الشرعيين عن غير الشرعيين.

هل دبي بمثابة هونغ كونغ إيران؟

لطالما اعتُبِرَت دبي الثقب الأكبر في نظام العقوبات الذي يُشَبَّه بـ«الجبنة السويسرية» ضد الجمهورية الإسلامية. فقربها من إيران، ومحدودية نظامها الرقابي، ومينائها الواسع، والعدد الكبير من الإيرانيين المقيمين فيها، كلها عوامل تجتمع لتجعلها أقرب إلى ماكانت عليه هونغ كونغ في السابق بالنسبة إلى الصين: وسيط متراخ اجتماعياً للتجارة والمتعة.

على مدى سنوات، وجدت الشركات الأجنبية والتجار القلقون إزاء التعامل مباشرة مع إيران وسطاء متحمسين في دبي. وكما قال قبطان إحدى السفن الإيرانية لكاتب هذه الدراسة في العام 2009، «يمكننا نقل كل مانحتاجه. لقد ازدهرت أعمالنا أكثر الآن لأن البلدان لاتتعامل مع إيران بشكل مباشر. كل شيء يمرّ عبر دبي».[29]

جزء كبير من التجارة بين دبي وطهران يبدو مشروعاً، لكن حجم تجارة إعادة التصدير وعدم وجود قوانين تصدير يجعل التفريق بين التجارة القانونية وبين تلك المحظورة صعباً جداً. لابل أن قبضة الحكومة الإيرانية القوية على اقتصاد البلاد (وفقاً لبعض التقديرات، نحو 80 في المئة من الاقتصاد مملوك للدولة) يجعل من الصعب التمييز بين التجار المستقلين، وبين أولئك الذين يخدمون المصالح الإيرانية الرسمية. ولدى قوات الحرس الثوري الإيراني علاقات تجارية واسعة، وهي تستخدم وضعها العسكري الإيراني للتحايل على الأنظمة الحكومية. وقد ألمح أحمدي نجاد نفسه إلى أن الحرس يستخدم أرصفة خاصة في إيران لتجنب دفع الرسوم الجمركية على السلع التجارية.[30]

وفي عشرات المقابلات على مدى سنتين، اشتكى عدد من التجار الإيرانيين من أن العقوبات قد عزّزت عن غير قصد دور رجال الأعمال التابعين للحرس الثوري. وعلى حدّ قول مهني إيراني يتنقّل بين طهران ودبي، أن «العقوبات تضرّ مَن منّا يحترم القانون فعلياً. رجال الحرس الثوري الذين يرتكبون التجاوزات بالفعل سيستمرون في تخريب أي قيود وتشريعات جديدة». وتحدّث تاجر إيراني آخر يتّخذ من دبي مقراً له بشكل أكثر صراحة قائلاً:

يعطي الحرس الثوري والجهات الحكومية الأخرى رشاوى أكبر بكثير مما نعطي نحن. بوسعهم التكيّف وحتى الازدهار في بيئة من العقوبات الصارمة.... رجال الأعمال ممن ليست لهم علاقة مع

الحكومة هم الذين يتعرّضون إلى الضغط بسبب العقوبات الحالية. وهم لم يكونوا يحبون النظام أصلاً.[31]

تكثر الشائعات حول الشبكة التجارية الواسعة التي يمتلكها الحرس الثوري الإيراني في دبي، لكن غالباً مايكون من الصعب اكتشاف الشركات التابعة للحرس الثوري في الواقع. فقد قال سليل عائلة نافذة من رجال الدين الإيرانيين يقيم في دبي حالياً، أن الشركات التابعة للحرس الثوري الإيراني لاتزال نشطة للغاية في دبي، وكثيراً ماتغيّر أسماءها كي لايتم الكشف عن هويتها. على سبيل المثال، «كيش الشرقية» Oriental Kish هي شركة للخدمات النفطية تابعة للحرس الثوري شملت ممارساتها التجارية الخطرة في دبي عمليات الرشوة الواسعة والترهيب الجسدي. ومع أن صحيفة «وول ستريت جورنال» أرَّخَتْ على نحو معروف لمشاريع الشركة غير المشروعة، فإنها لاتزال تعمل في دبي، وإن باسم مختلف.[32]

علاوة على ذلك، لاتقيم الشركات التابعة للحرس الثوري شراكات حصرية مع رجال الأعمال الإيرانيين الذين يشاركونها إديولوجيتها أو يشاركون عن قصد في خرق عقوبات الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تم إنشاء مجلس الأعمال الإيراني (IBC) في دبي لتمثيل الشركات الإيرانية الخاصة المشروعة، لكن، وفقاً لأحد مسؤولي المجلس، «لا يمكننا أن نعرف دائماً ما إذا كان أعضاؤنا رجال أعمال خاصّين أم مرتبطين بالحكومة. عندما يقدّم شخص ما طلباً كي يصبح عضواً، نقبله طالما أن بحوزته الأوراق الصحيحة وأنه سيدفع المبالغ المستحقة عليه».[33]

كما أضاف عضو آخر في المجلس: «تتشابك الكثير من الأعمال التجارية في إيران اليوم مع هيئات حكومية. من الصعب معرفة مَن هو على صلة بالحكومة، أو مَن يعمل لحسابه، أو مَن يحصل على معظم دخله من العقود الحكومية».

تشكّل حكايتا التاجرين مهدي وبهمن، اللذين يتّخذان من دبي مقراً لهما، في نواح كثيرة مثالاً على العلاقة المعقّدة بين قطاع الأعمال والحكومة في التعامل مع إيران.

مهدي[34]

كان مهدي تاجر حديد إيرانياً شهيراً في الثالثة والثلاثين من عمره ومقره دبي. ومع أنه ينتقد في السرّ «النظام الديكتاتوري» في إيران، إلا أنه سليل عائلة بارزة من التجار لها علاقات قوية مع الحكومة الإيرانية. عندما كان في سن المراهقة، بدأ مهدي يتاجر بالسلع مع ماوصفه بـ«المافيا الروسية». كانت عزلة طهران الدولية تعني أن دبي ستصبح مركزاً للأنشطة التجارية التي تملكها عائلته، والتي شملت أيضاً المضاربة في سوق العقارات الإماراتية المزدهرة.

كانت عمليات مهدي التجارية نزيهة إلى حد ما. ومن خلال استغلال علاقات عائلته رفيعة المستوى مع الحكومة الإيرانية، كان يشتري الحديد بأسعار مخفّضة من الشركات الخاضعة إلى سيطرة

الحرس الثوري، التي كانت تفضل البقاء خارج دائرة الضوء. ثم كان يعيد بيع الحديد بسعر السوق الدولية، ويقدم رشوة سخيّة لوسطائه الحكوميين في إيران. ووفقاً لتعبيره، كان هناك المئات، إن لم يكن الآلاف، من التجار الإيرانيين في دبي، الذين يعملون في صناعات مختلفة، ويتّبعون نماذج تجارية مماثلة.

خلال سنوات الطفرة، كسب مهدي الملايين. ومع ذلك، عندما تذبذبت أسعار الحديد وانفجرت فقاعة دبي العقارية، كان مهدي، إضافةً إلى العديد من التجار الإيرانيين الآخرين، مثقلاً بالديون وأجبر على الفرار من دبي.

بهمن[35]

تحدث بهمن، وهو رجل أعمال إيراني في السادسة والثلاثين في دبي، عن شراكة مصلحة مشابهة إلى حد ما. فقبل عشر سنوات، وبعد حصوله على شهادة إدارة الأعمال في كندا وأوروبا، كان متلهفاً لوضع مهاراته الريادية، وممارسات التجارة الغربية التي تتسم بالشفافية والمساءلة، موضع الاستعمال في إيران. بدأ نشاطاً تجارياً في طهران باستيراد المعدات الأمنية (أجهزة الإنذار الخاصة بالمنازل والسيارات) عبر دبي. ومع أنه كان يبيع بأسعار منخفضة، إلا أن مبيعاته تهدّدت بسبب منافسين تمكنوا بطريقة أو بأخرى من بيع المنتجات نفسها بأسعار أقل بكثير.

وبعد معاناة دامت سنتين، استُدعي للمثول في مبنى مكتب حكومي غير متميز في طهران. وقال «كان هناك عدد قليل من الرجال الذين يرتدون ملابس مدنية والذين قالوا لي أساساً أنني كنت أصعّب الأمور على نفسي من دون داعٍ»، مضيفاً أنه «بدلاً من دفع رسوم جمركية بنسبة 40 في المئة أو أكثر في بعض الأحيان على مستورداتي من دبي، كان بمقدوري أن أصبح شريكاً لهم وكانوا ليزيلوا الرسوم الجمركية كافة». وسرعان ماوَجَد بهمن أن شركاءه الطامحين هم من رجال الحرس الثوري السابقين الذين تم إعفاؤهم من رسوم الاستيراد.

وقال بهمن إنه «في المقابل، كان عليّ أن أعطيهم رشوة بنسبة 10 في المئة»، مضيفاً أنه «لو لم أقبل عرضهم، لكانت تجارتي توقّفت ببساطة. أنت مرغم على أن تصبح فاسداً إذا كنت ترغب في البقاء في هذا النظام». بالإضافة إلى العمولات، وصف بهمن كيف كان «يطلب» منه في كثير من الأحيان تركيب معدات أمنية داخل منازل كبار المسؤولين الإيرانيين وسياراتهم. وقال أن ميزة أن يكون مقرّ المرء في دبي هي أنه يُسمَح له بالاستمرار في ممارسة الأعمال التجارية في إيران مع الإبقاء على مسافة مفيدة مع السلطات الرسمية الإيرانية. وأضاف: «لا أحد يحب هذا النظام. حتى الأشخاص الذين هم في النظام لايحبونه».

كان بهمن يشكك في قدرة واشنطن على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشركات التابعة للحرس

الثوري الإيراني في دبي. «من الصعب للغاية حتى بالنسبة إلي أن أميّز مَن يسيطر على أي من الشركات، ناهيك عن حكومة الولايات المتحدة.... فإما أن تخوّفهم بالقوة الساحقة، وإما عليك فتح البلاد أمام التجارة. ويبدو أن الولايات المتحدة غير راغبة في القيام بأي من الأمرين».

الانصياع الإماراتي

تتفاوت تقديرات الأصول الإيرانية في دبي إلى حدّ كبير، لكن يُعتقد أنها تشكّل جزءاً كبيراً من الأصول الإيرانية في الخارج. في حين يسمح للشركات الإيرانية المتمركزة في مناطق التجارة الحرة المختلفة في دولة الإمارات بالملكية الأجنبية الكاملة، يشترط القانون المحلي أن تكون ملكية الشركات خارج المناطق الحرة إماراتية بنسبة 50 في المئة على الأقل.[36] في العديد من الحالات، هذا يعني الحصول على «راعٍ صامت» محلي إماراتي يمنح اسمه لشركة إما مقابل رسم ثابت، وإما على أساس تقاسم الأرباح.

بنية المُلكية هذه تجعل من الصعب عزل الشركات الإيرانية عن الإماراتيين الراعين لها، الذين غالباً مايتحدّرون من أُسَر إماراتية عريقة وراسخة. لهذا السبب، تبدو حكومة دولة الإمارات متردّدة في بعض الأحيان في تضييق الخناق على الشركات الإيرانية في دبي. فقد قال مسؤول إماراتي كبير لكاتب هذه الورقة، «سنؤذي شعبنا كذلك».[37]

لطالما وضعت العقوبات دولة الإمارات في موقف صعب. ومامن شك في أن المسؤولين الإماراتيين مرتعبون من احتمال امتلاك إيران أسلحة نووية، وأنهم حريصون على القيام بكل مافي وسعهم للحيلولة دون ذلك. مع ذلك، العوامل نفسها التي جعلت دبي ودولة الإمارات ككل ناجحة جداً اقتصادياً – أي التجارة الحرة والقوانين التنظيمية المخفّفة – جعلتهما أيضاً بيئة غير مضيافة لتنفيذ العقوبات.

منعطف جديد لتطبيق العقوبات

على الرغم من هذه العقبات، اتّخذت دولة الإمارات مؤخراً موقفاً أكثر جرأة في شأن تنفيذ العقوبات. فقد زادت العقوبات الأممية والأوروبية والأميركية الجديدة التزامات دولة الإمارات الدولية والأخطار على شركاتها من جرّاء التعامل مع إيران. بالإضافة إلى ذلك، تزايد المخاوف في شأن برنامج إيران النووي جعل دولة الإمارات عرضة إلى الضغوط الأميركية في شأن هذه المسألة. وأخيراً، منحت الأزمة المالية أبو ظبي المزيد من التأثير على دبي، مازاد رغبة الحكومة الاتحادية الإماراتية في مواجهة المصالح الموالية لإيران هناك.

في حزيران/يونيو 2010، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكثر عقوباته صرامة على إيران

حتى الآن. فقد قيّد القرار 1929 مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا إلى إيران، ودعا الأطراف كافة إلى تفتيش الشحنات المشبوهة الذاهبة إلى إيران والخارجة منها. كما نبّه الدول إلى توخّي اليقظة في علاقاتها وتعاملاتها المالية مع إيران لضمان ألا تساعد برنامجها النووي. العقوبات تستهدف كيانات وأفراداً محدّدين، مثل الحرس الثوري والشركات التابعة له، والتي يُعتقد أنها تشارك في البرنامج النووي الإيراني. بعد فترة وجيزة من إصدار مجلس الأمن هذا القرار، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات إضافية من جانب واحد ضد إيران. والشيء الأهم بالنسبة إلى دولة الإمارات هو أن العقوبات الأميركية تعاقب المؤسسات المالية الأجنبية التي تتعامل مع إيران.

لطالما ضغطت الولايات المتحدة على دولة الإمارات لتحسين تطبيق العقوبات، لكنها صعّدت الضغوط بخاصة في السنوات الأخيرة، وحققت بعض النجاحات. في العام 2007، هدّدت الولايات المتحدة، في خطوة تستهدف دولة الإمارات، بزيادة القيود المفروضة على البلدان التي تعمل كنقاط عبور للبضائع غير المشروعة. رداً على ذلك، أصدرت حكومة دولة الإمارات قانوناً جديداً لمراقبة الصادرات، وادّعت أنها أغلقت عشرات الشركات التي يُشتَبَه في أنها كانت تبيع السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى إيران. في أيلول/سبتمبر 2010، حذّر وكيل وزارة الخزانة السابق لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ستيوارت ليفي المصرفيين الإماراتيين من أنهم ربّما يُحرَمون من الوصول إلى النظام المالي الأميركي إن هم تعاملوا مع إيران.

نتيجة للضغط الأميركي، تحرّك القطاع المصرفي في دولة الإمارات لتقليص علاقاته مع إيران. فأعلن مصرف الإمارات المركزي أنه لن يتعامل مع البنوك الإيرانية التي فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليها، وقدّم تفسيراً لقانون العقوبات الأميركية الجديد للمؤسسات المالية في دولة الإمارات. وكثّف البنك المركزي أيضاً مراقبة جميع المعاملات مع إيران، مايجعل البنوك الإماراتية حذرة على نحو متزايد من أي تعامل مع الجمهورية الإسلامية. ويقال إن هيئة دبي للخدمات المالية أبلغت البنوك المحلية بالتعامل مع العملاء الإيرانيين كافة على أنهم بمثابة مخاطر عالية. وتشير التقارير إلى أن معظم البنوك في الإمارات توقفت عن تحويل الأموال إلى إيران، حيث يحظّر بعضُها التحويلات باليورو والدولار، فيما يحظّر البعضُ الآخر عمليات التحويل كافة.

القطاع المصرفي الأكثر تجنّباً للمخاطر اليوم جعل الحصول على القروض والتأمين أكثر صعوبة بالنسبة إلى رجال الأعمال الإيرانيين.

القطاع المصرفي الأكثر تجنّباً للمخاطر اليوم جعل الحصول على القروض والتأمين أكثر صعوبة بالنسبة إلى رجال الأعمال الإيرانيين. ويقول مرتضى معصوم زاده، ممثل مجلس الأعمال الإيراني في دبي (IBC)، أن البنوك الإماراتية ترفض فتح خطابات اعتماد للشركات الإيرانية، وتجبرها على إجراء المعاملات نقداً.[38] نتيجة لذلك، اضطر كثير من الناس إلى اللجوء إلى البنوك الصينية والهندية والروسية. كما أن البنوك الإماراتية أقل استعداداً لقبول الملكية في إيران كضمان للقروض. هذه التدابير تضرّ الشركات الإيرانية الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على البنوك في الإمارات

للتمويل. وقال محمد ريّس، مدير إحدى شركات التأمين في أبو ظبي، إن شركات التأمين ليست على استعداد لتحمّل مخاطر تأمين المصالح الإيرانية المتأثرة بالعقوبات.[39]

أثّر تزايد إحجام شركات التأمين عن التعامل مع إيران أيضاً على شركات النقل البحري. فقد علّقت أكبر شركة للحاويات في العالم، «ميرسك» Maersk التي تتخذ من الدانمرك مقراً لها، عملياتها في موانئ إيرانية عدة بسبب العقوبات. وأكّد أحد رجال الأعمال الإيرانيين الذي يقيم في أميركا الشمالية، والذي يستورد السلع الزراعية من إيران، أن تجارته مع إيران «تعطلت بشكل خطير» نتيجة العقوبات:

> لدينا حاويتا بضائع لاتزالان تنتظران في ميناء بندر عباس منذ ثلاثة أسابيع، ولايعرف وكيل شحننا متى سيتم شحنهما. لدينا حجز مع شركة «سيناتور لاين» Line Senator، لكنهم لايستطيعون أن يخبرونا متى سيتمكنون من تحميل الحاويات لأنهم لايعرفون متى ستزور سفينة التغذية التالية بندر عباس. قد يتم ذلك في الأسبوع المقبل، أو قد ننتظر بضعة أسابيع أخرى قبل أن يتم شحن حاوياتنا.
>
> في الماضي، استخدمنا شركات الشحن الكبرى مثل «ميرسك» Maersk، وO&P، و«نيد لويد» Lloyd Ned. كانت سفينة تغذية تابعة لهذه الشركات تأتي إلى بندر عباس، وتلتقط الحاوية وتحمّلها في السفينة الأم في دبي. لكن على مدى السنوات الست الماضية، علّقت شركات الشحن البحري الواحدة تلو الأخرى خدمة الشحن إلى إيران، ولم يبقَ لنا سوى القليل من الخيارات لشحن منتجاتنا إلى الغرب.
>
> كانت «شركة البحر الأبيض المتوسط للشحن» Company Shipping Mediterranean واحدة من الخيارات القليلة المتبقية للشحن إلى كندا. الآن بقي لنا خيار واحد، وهي شركة «سيناتور لاين» Line Senator، وهم لايعرفون متى ستأتي سفينة التغذية إلى بندر عباس، كما لايعرفون حجمها. هذا فضلاً عن وقت العبور من بندر عباس إلى كندا يزيد عن 60 يوماً، مايرتّب كلفة تمويلية هائلة علينا.[40]

صحيح أن العقوبات أثّرت على دبي بصورة مباشرة أكثر مما أثّرت على الإمارات الأخرى، إلا أنها كلها شعرت باللسعة. ويبدو أن رأس الخيمة، التي شجّعت التجارة بقوة من خلال منطقة رأس الخيمة الحرة المعفاة من الضرائب، تنفذ العقوبات الجديدة، وقد توقفت عن إصدار التراخيص للشركات الإيرانية الجديدة. الإمارة حساسة إزاء اتهامها بأنها تساعد إيران في الالتفاف على العقوبات. وقد حاول الشيخ خالد القاسمي، ولي العهد السابق المخلوع، تشويه سمعة شقيقه ولي العهد الحالي الشيخ سعود، باتهامه بتعزيز التجارة مع إيران، وهو الاتهام الذي ينفيه سعود.

طفرة للوسطاء: دور الحوالة والبحّارة

بما أنه تم تقييد معظم العلاقات التجارية والمصرفية الرسمية مع إيران، أو جُعلت غير مشروعة

نتيجة العقوبات الدولية، فقد تكاثرت التجارة غير الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى إيران. وطمأن مشغّلو النظام غير الرسمي لصرف العملات المعروف باسم «الحوالة» العملاء المحتملين بلا تردّد بأن إمكانية عدم الاستغناء عن خدماتهم قد زادت.

تجيز الشريعة الإسلامية نظام الحوالة، وهو وُجِد أصلاً في العصور الوسطى لتمكين التجار المسلمين من التحايل على القيود المفروضة على الإقراض في الإمبراطورية الرومانية. ومبادئ الحوالة الأساسية هي الثقة والتواصل الشفهي وإخفاء الهوية.[41] يعطي الزبائن مبلغاً من المال إلى سمسار الحوالة (المعروف باسم حوالادار) في إحدى المدن، على أن يتم تحويلها إلى مستلم في مدينة أخرى، عادة ماتكون أجنبية. ثم يتصل الحوالادار في مدينة المرسل بحوالادار آخر في مدينة المستلم من أجل تسليم النقود (ناقصة العمولة الاعتيادية بنسبة 2 في المئة) إلى المتلقي المقصود. وغالباً ما لايكون هناك أي نقل مادي أو حتى إلكتروني للأموال. يسترد الحوالادار الذي قام بالدفع المبالغ التي دفعها عندما تتدفق الأموال في الاتجاه المعاكس، وأحياناً في غضون دقائق.

تنتشر في منطقة ديرة في دبي، التي كانت المركز المالي للمدينة في السابق، العديد من مكاتب سماسرة الحوالة الإيرانيين التي يصعب تصنيفها ولكنها تعجّ بالنشاط. يتباهى هؤلاء السماسرة بأنهم قادرون على نقل مبالغ كبيرة من المال من وإلى مختلف المدن الإيرانية خلال فترة قصيرة من الزمن. ومع ذلك، قال العديد من سماسرة الحوالة الإيرانيين في دبي إنهم كانوا قد بدأوا في اتخاذ تدابير احترازية إضافية في جو من زيادة التحفظ على أعمالهم. وهم كثيراً مايغيّرون أسماء شركاتهم ونصحوا العملاء المحتملين، بأنه يتعيّن إنجاز التحويلات المالية الكبيرة (أي من مليون دولار وصعوداً) على دفعات متعددة، حتى لاتجذب انتباهاً لامبرر له. وقال أحد الذين يعملون في مجال الحوالات إنه «بمجرد أن نُخرِج المال من إيران، يمكننا نقله ببساطة إلى بنك دولي كبير في دبي، فيصبح جاهزاً لنقله بعد ذلك إلى أوروبا أو أميركا الشمالية».[42]

مثل الكثير من الوسطاء الماليين في إيران، فإن البحّارة الإيرانيين، الذين يقودون المراكب الخشبية «الدو» التي تسير على خط خور دبي، يتفقون على أن هناك زيادة في الطلب على خدماتهم (نقل البضائع إلى إيران، وعادة إلى ميناء بوشهر الإيراني في الجنوب الغربي) أكثر من أي وقت مضى. وتَفاخَر أحد البحارة قائلاً «يمكننا نقل أي شيء»، مضيفاً «إننا ببساطة نغطي البضائع بأكياس القماش». وقال ربّان إحدى السفن ساخراً إن سلطات الموانئ الإيرانية متحمّسة بشكل خاص للبضائع الأميركية التي تعتبر مهرّبة، بسبب العقوبات، وأضاف: «أبناء طهران على استعداد لدفع سعر أعلى للمنتجات الأميركية».[43]

مع ذلك، شكا العديد من الأشخاص من زيادة التدقيق على تجارتهم، إذ قال أحد البحارة في بوشهر: «لم تكن الشرطة تزعجنا أبداً، لكنها الآن تأتي في كثير من الأحيان، وتحاول تفتيش بضائعنا، وتسأل عن أوراقنا».[44] ونظراً إلى الضغوط التي ينسبونها إلى حكومتي الولايات المتحدة وأبو ظبي،

تطلب السلطات الآن تصاريح إضافية للاستمرار في العمل في دبي بشكل قانوني. وشكا ربان إحدى السفن الإيرانية من أنه، على الرغم من موقف النظام الإيراني العلني المتبجّح تجاه دولة الإمارات، لم يبذل أي جهد لحمايتهم من مضايقات السلطات الرسمية الإماراتية. وأضاف قائلاً: «إذا واجهنا مشكلة وقصدنا السفارة، فيُقال لنا إننا مسؤولون عن أنفسنا. هم لايدافعون عنا».

أعرب مسؤولون أميركيون في دولة الإمارات عن قدر أقل من القلق إزاء المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية الأميركية «الممنوعة» التي تتدفّق من ديرة إلى بوشهر. فهم يركّزون أكثر، بدلاً من ذلك، على التجارة المنذرة بالسوء وغير المشروعة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج، التي تتم سرّاً من قبل الأفراد والكيانات التي لديها إما خلفية غامضة، وإما ترتبط بصورة أكيدة بالحرس الثوري الإيراني.

أوقات عصيبة لرجال الأعمال

في حين يتمتع الوسطاء الذين يعملون في الاقتصاد السري حالياً بازدهار تجارتهم، فإن رجال الأعمال الإيرانيين الذين يعملون في العلن أو هم غير مستعدين للدخول في شراكة مع النظام الإيراني يشعرون الآن بأنهم محشورون من الجانبين. فقد تسبّب القمع السياسي الداخلي في إيران والشهية الاقتصادية المتزايدة للحرس الثوري في انتقال العديد من الشركات إلى دبي أو في إفلاسها. كما تحدّ العقوبات بشكل متزايد من قدرتها على ممارسة الأعمال التجارية حتى في دبي.

نتيجة لذلك، ينتقد الكثير من أفراد مجتمع الأعمال الإيراني المستقل في دبي (القليلون منهم يتعاطفون مع نظام طهران) نظامَ العقوبات الدولية الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة، ويشجبونه معتبرين إياه «عقاباً جماعياً». ستيوارت ليفي، النائب السابق لوزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، أصبح اسماً مألوفاً في أوساط رجال العمل الإيرانيين في دبي نتيجة حملته الشرسة لتطبيق عقوبات أكثر صرامة. قال أحد المصرفيين الإيرانيين المرتبطين بمجلس الأعمال الإيراني في دبي (IBC) إن «السيد ليفي يعرّض إلى الخطر سبل عيش الكثيرين من أجل محاكمة عدد قليل من الأشخاص ومعاقبتهم. ينبغي أن نكون حلفاء أميركا، لكنهم يعاقبوننا بدلاً من ذلك».[45]

ينتقد الكثير من أفراد مجتمع الأعمال الإيراني المستقل في دبي نظام العقوبات الدولية الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة، ويشجبونه معتبرين إياه «عقاباً جماعياً».

جادل محام إيراني تلقّى علومه في الولايات المتحدة، ويعمل بين طهران ودبي، بأن العقوبات كافأت «الفاسدين» على حساب الأبرياء، إذ قال: «مَن يلتزم منّا بالقانون هو أكثر مَن يتضرّر من العقوبات. والأشخاص الذين لايحترمون القانون، أو يعملون في السوق السوداء سيستمرون في محاولة تخطّي القانون».[46]

أكّد العديد من التجار الإيرانيين أيضاً أن تزايد الضغوط الأميركية جعل دولة الإمارات أكثر فأكثر

مكاناً لايصلح للعيش بالنسبة إليهم. وقال إيراني يعمل في تجارة الاستيراد والتصدير «إذا قرّروا أنهم لايحبوننا، يمكنهم أن يأمروننا بالمغادرة بكل بساطة. يمكن أن نخسر كل شيء».[47] وقد تحدث العديد من التجار الإيرانيين في دبي عن إمكانية نقل عملياتهم إلى كندا، وأوصل رجال الأعمال شكاواهم إلى حكومة دبي، مازاد الضغوط الداخلية ضد العقوبات.

الاقتراح الأكثر شيوعاً المتعلق بالسياسة من جانب رجال الأعمال الإيرانيين المستقلين، ومعظمهم أيضاً من منتقدي الحكومة الإيرانية، هو ألا تلغي الحكومة الأميركية العقوبات تماماً، بل تستهدف أفراداً وكيانات معينة، أي كبار المسؤولين الإيرانيين والحرس الثوري. واقترح أحد المصرفيين الإيرانيين في دبي «تجميد حساباتهم في البنوك ومنعهم من السفر إلى الخارج».[48]

قال مسؤول أميركي في دولة الإمارات إنه يوافق على الفكرة من حيث المبدأ، لكنه ادعى أن حكومة الولايات المتحدة لاتملك حالياً نوع الاستخبارات البشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة.

وقد وجد رجال الأعمال الإيرانيون هذا التفسير مريباً. «نظراً إلى جميع موارد الحكومة الأميركية، وبلايين الدولارات التي تنفقها على الأسلحة، لا أستطيع أن أصدّق أنهم غير قادرين على استهداف أفراد بعينهم. ليس هناك الكثير من كبار الشخصيات في الحرس الثوري. فهم معروفون جيداً».[49] وأعرب عدد من رجال الأعمال الإيرانيين عن اعتقادهم بأن استراتيجية واشنطن – التي انتقدوها بوصفها «ذات نتائج عكسية» – هي جعل الحياة صعبة قدر الإمكان بالنسبة إلى جميع الإيرانيين من أجل إرغامهم على الانتفاض ضد حكومتهم.

نفى مسؤول أميركي في دولة الإمارات هذا التأكيد، لكنه اعترف بأن واشنطن أدركت أن العقوبات «مطرقة مثلومة». وقال أن «هدفنا ليس معاقبة التجار الإيرانيين الشرفاء. لكن هل المسؤولون في واشنطن يتقلّبون ويقلّبون الرأي في الليل بسبب القلق من أن العقوبات تضرّ رجال الأعمال الإيرانيين الأبرياء في دبي؟ كلا، إنهم لايفعلون ذلك».[50]

الخلاصة

على عكس ماكان سائداً منذ سنوات عدة، يميل توازن القوى في مثلّث إيران والإمارات والولايات المتحدة الآن نحو واشنطن وأبو ظبي بدلاً من طهران ودبي. وقد ساهمت العقوبات الدولية الأكثر صرامة، وضغوط الولايات المتحدة الشديدة، والنفوذ المتزايد للحكومة الاتحادية في الإمارات المناهضة لإيران، في إيجاد نظام للعقوبات تفوق قوّته كل التوقعات. فالتجار الإيرانيون الذين تمتّعوا في السابق بحرية كاملة تقريباً في ممارسة التجارة من وإلى دبي والإمارات الأخرى، يجدون أنهم لم يعودوا قادرين على تأمين الإقامة أو الائتمان أو التصاريح بسهولة. وترفض شركات الشحن الرئيسة نقل البضائع من وإلى إيران لأنها لم تَعُد قادرة على الحصول على تأمين عليها. وقد وجد الإيرانيون

الذين اعتمدوا على بنوك الإمارات للحصول على العملات الأجنبية أن وصولهم إلى العملة مقيّد بشدّة.

مع ذلك، لايزال الانتصار في معركة العقوبات بعيد المنال. ففي حين ضمنت الولايات المتحدة مزيداً من الإرادة السياسية من أجل تنفيذ العقوبات في أبو ظبي، تواجه هي ودولة الإمارات الآن التحدّي الأكثر تعقيداً المتمثّل بتوجيه هذه العقوبات بفعّالية وتنفيذها على نحو يجعلها ذات تأثير حقيقي على البرنامج النووي الإيراني. ويتواصل تدفّق السلع عبر مضيق هرمز، ولاتزال السلطات الجمركية تفتقر إلى القدرة على تفتيش الشحنات من وإلى إيران بشكل دقيق.

لقد أضرّت العقوبات بالتجار الشرعيين وغير الشرعيين على السواء، وثمة مخاطرة دائمة بأن تفشل في تحقيق أهدافها، مايقوّض بالتالي التأييد الداخلي للعقوبات داخل دولة الإمارات. وتستمر الشركات المرتبطة بالحرس الثوري في التمتّع بمزايا هامة في التحايل على العقوبات، ويبقى من الصعب تمييزها عن التجار الشرعيين. إذا كانت الولايات المتحدة تريد العمل من أجل نظام عقوبات أكثر فعالية، فيتعيّن عليها تحسين أصولها استخباراتها البشرية والمالية، وتكليفها بمهمّة تمييز التجار الشرعيين من أولئك الذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالحرس الثوري الإيراني.

ساهمت العقوبات الدولية الأكثر صرامة، وضغوط الولايات المتحدة الشديدة، والنفوذ المتزايد للحكومة الاتحادية في الإمارات المناهضة لإيران، في إيجاد نظام للعقوبات تفوق قوّته كل التوقعات.

الأهم هو أنه ينبغي أن تعترف الولايات المتحدة بقصور العقوبات كآلية لتغيير سلوك إيران، إذ يبدو أن العقوبات الأخيرة لعبت دوراً في إبطاء وتيرة التقدم النووي الإيراني، بل إن فعاليتها تجاوزت معظم التوقعات. مع ذلك، قلّة من الأشخاص تعتقد أن العقوبات ستمنع إيران أو تثنيها عن المضي قدماً في برنامجها النووي، خصوصاً أن أسعار النفط تحوم فوق 100 دولار للبرميل الواحد. وفي حين تسبّبت الاضطرابات المناهضة للحكومات في جميع أنحاء الشرق الأوسط بإثارة ذعر إيران السياسي، ساعدت في الوقت نفسه الاقتصاد الإيراني، من خلال زيادة علاوة المخاطر في أسعار النفط.

وبينما يدلّ التعاون غير المسبوق بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات في مايتعلّق بالعقوبات على أهمية مخاوف البلدين في شأن برنامج إيران النووي، لايزال البلدان مختلفين حول كيفية التعامل مع طهران. فدولة الإمارات لاتزال تحتفظ بعلاقات اقتصادية وثقافية قوية مع إيران، ومن غير المحتمل تقليص تلك العلاقة بشكل كبير. الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لتنفيذ العقوبات تفرض تكلفة محلية، ولايمكن الاعتماد بشكل خاص على دبي التي تعاني من ضائقة مالية، للإبقاء على العقوبات الصارمة لأجل غير مسمى. من جانبها، ليست الولايات المتحدة على استعداد للذهاب بعيداً مثلما ترغب دولة الإمارات، إما في مايتعلّق بإجهاض البرنامج النووي الإيراني عسكرياً، وإما بضمان أمن

الإمارات ضدّ هجوم إيراني.

وباستثناء هذه الاختلافات الاستراتيجية المباشرة، بين البلدين أيضاً مصالح استراتيجية متباينة طويلة الأمد في مايتعلّق بإيران. فلطالما جادل مسؤولون أميركيون، من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، بأنه من مصلحة واشنطن رؤية حكومة تمثيلية في طهران تضع مصالح مواطنيها فوق الإديولوجية، وبالتالي تُخرِج إيران من عزلتها الدولية التي جلبتها على نفسها إلى حد كبير. وكما قال وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر ذات مرة، إنه إذا ماسعت طهران إلى تحقيق مصالحها الوطنية، «فثمة قلة من الدول في العالم التي للولايات المتحدة أسباب أقلّ للتشاجر معها أو لها معها مصالح أكثر انسجاماً».[51]

من ناحية أخرى، ليست دولة الإمارات وغيرها من دول الخليج قلقة حيال طبيعة النظام الإيراني وحسب، بل هي قلقة أكثر أيضاً حيال الحجم والنزعة «الإمبراطورية» لطموحات الأمة الإيرانية. وستظلّ هذه المخاوف قائمةً بصرف النظر عن الشخص الذي يحكم البلاد. في الواقع، صحيح أن دول الخليج لاتكنّ الكثير من الودّ للجمهورية الإسلامية، إلا أنها ستبقى (وبخاصة دولة الإمارات) في مواجهة مسائل أمنية خطيرة في حال ظهرت حكومة إيرانية أكثر اعتدالاً أو ديمقراطية وأعادت علاقاتها مع واشنطن.

تعدّ إيران واحداً من أقوى الأسس في تحالف واشنطن مع دول الخليج: فهل ستبقى الولايات المتحدة حريصة على هذه الصداقة بالتعاون النووي والاقتصادي والعسكري اذا ما زال ذلك الأساس؟ فنسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات تعتمد على حاجة طهران إلى شريان تجاري مع بقية العالم: فهل تقوّض إعادة اندماج إيران الاقتصادي في المجتمع العالمي مكانة دولة الإمارات كمركز أساسي للتجارة في المنطقة؟ وهل يستمر عشرات الآلاف من الإيرانيين، الذين ينفقون مئات الملايين من الدولارات على العقار والفنادق والمطاعم في دولة الإمارات، في زيارة دبي في مجموعات كبيرة إذا استطاعوا، بدل ذلك، التصرف بإيراداتهم في بلدهم؟

آفاق التقارب بين الولايات المتحدة وإيران لاتزال بعيدة المنال. مع ذلك، لدولة الإمارات وجيرانها في منطقة الخليج مصلحة قوية في منع التحرّك في هذا الاتجاه. ويمكن القول أن السيناريو المثالي بالنسبة إلى الإمارات يكون في وجود إيران ضعيفة داخلياً، ومعزولة إقليمياً، وعلى خلاف مستمر مع الولايات المتحدة، وهذا السيناريو غير مستدام في أحسن الأحوال، ومدمّر في أسوئها. بالتالي، حتى في الوقت الذي تتعاون فيه مع دولة الإمارات لمعالجة الشواغل المشتركة، يتعيّن على الولايات المتحدة أن تعترف بأن أهدافها في مايتعلّق بإيران مختلفة.

في ضوء عروض إدارة أوباما تجاه طهران، التي لم يسبق لها مثيل، والتي لاتقابل بالمثل، أدرك العديد من المسؤولين الأميركيين أنه من غير المرجّح أن تتغيّر سياسة إيران الخارجية، ولاسيما معارضتها للولايات المتحدة وإسرائيل، طالما بقيت القيادة الإيرانية الحالية في السلطة. مع ذلك،

اعتمدت استراتيجية واشنطن تجاه إيران، بشكل حصري تقريباً، على سياسات (العقوبات ومبيعات الأسلحة لجيران إيران) تهدف إلى تعديل سلوك طهران الخارجي، بدلاً من تعديل ديناميكياتها الداخلية.

مامِن شكّ في أن قدرة واشنطن على تسهيل الإصلاح السياسي في إيران محدودة، لكن ثمّة إجراءات هامة يمكن أن تتّخذها الحكومة الأميركية لتقييد قدرة طهران على السيطرة على المعلومات وقمع شعبها. هذه الإجراءات تشمل: إجراء تحسين جذري في نوعية واستقبال القناة الفضائية الناطقة باللغة الفارسية (بما في ذلك شبكة الأخبار الفارسية التابعة لـ«صوت أميركا»، التي يُقدَّر أنها تصل إلى أكثر من 25 مليون إيراني)؛ ومكافحة قدرة النظام على السيطرة على الاتصالات وقطعها؛ ومواصلة تنفيذ المزيد من العقوبات المستهدفة، مثل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد منتهكي حقوق الإنسان. فدور دولة الإمارات باعتبارها مركزاً إعلامياً وتكنولوجياً، والأعداد الهائلة من المسؤولين الإيرانيين الذين يستمرون في السفر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، يجعلها لاعباً هاماً في تسهيل كل هذه التدابير.

لقد أظهرت الولايات المتحدة أنها تستطيع استغلال نفوذها في دولة الإمارات بشكل فعّال لزيادة الضغط الاقتصادي والعسكري على إيران. مع ذلك، النجاح النهائي لسياستها تجاه إيران ربما يتحدّد من خلال مدى جودة تطبيقها لتلك الموارد نفسها لدعم قضية الديمقراطية والمجتمع المفتوح في إيران.

ملاحظات

(1) وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، خدمة مزوّد معلومات التبادل التجاري.
http://tradeexchange.ae

(2)
Fredrik Dahl, "New Sanctions seen hurting Iran businesses in Dubai," Reuters, July 6, 2010, http://in.reuters.com/article/idINIndia-49909620100706; Stanley Carvalho, "UAE freezes Iran-linked bank accounts," Reuters, June 28, 2010; and Himendra Mohan Kumar, "Fresh curbs against Iran cloud trade ties," Gulf News, August 17, 2010.

(3)
Sharjah's foreign trade tops Dh60b," Gulf News, May 23, 2010.

(4)
"Iran and the Gulf," edited by Jamal al-Suwaidy, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

(5) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، نيسان/أبريل 2011.

(6)
"UAE's Ambassador Endorses an American Strike on Iran," Yousef al-Otaiba interview with Jeffrey Goldberg, Atlantic, July 6, 2010, www.theatlantic.com/international/archive/201007//uaes-ambassador-endorses-an-american-strike-oniran-contd/59257

(7)
"Abu Dhabi Crown Prince Talks Iran Concerns with General Moseley," Cable 07ABUDHABI187, Embassy Abu Dhabi, WikiLeaks, February 7, 2007.

(8)
"Crown Prince Sounds Alarm on Iran," Cable 09ABUDHABI736, Embassy Abu Dhabi, WikiLeaks, July 20, 2009.

(9) مقابلة مع الكاتب، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(10) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2011.

(11)
Sara Ghasemilee, "Iranian armed forces chief: The Gulf is 'Persian' and 'has belonged to Iran forever,'" Al Arabiya, April 30, 2011, www.alarabiya.net/articles/2011147308/30/04/.html.

(12)
"Iran should reconsider its regional policies - UAE foreign minister," GulfNews, April 20, 2011, http://gulfnews.com/iran-should-reconsider-its-regional-policiesuae-foreign-minister-1.796671.

(13) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2011.

(14)
"MbZ and UAE Foreign Minister AbZ meet with Geithner," Cable 09ABUDHABI736, Embassy Abu Dhabi, WikiLeaks, July 20, 2009.

(15)

General Abizaid Talks Iraq, Iraq, Afghanistan with Abu Dhabi Crown Prince," Cable 07ABUDHABI145, Embassy Abu Dhabi, WikiLeaks, January 31, 2007.

(16) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2011.

(17) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، أيار/مايو 2011.

(18)

18 International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics, www2.imfstatistics.org/DOT.

(19)

"Trade and Export," Embassy of the United Arab Emirates, www.uae-embassy.org/business-trade/trade-export.

(20)

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics, www2.imfstatistics.org/DOT.

(21)

Bureau of Economic Advisers, "U.S. Direct Investment Abroad: Balance of Payments and Direct Investment Position Data," www.bea.gov/international/di1usdbal.htm.

(22) المصدر السابق.

(23) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(24)

R. Nicholas Burns, "U.S. Policy Toward Iran," Speech at Council on Foreign Relations, October 11, 2006, transcript available at www.cfr.org/iran/us-policytoward-iran-rush-transcript-federal-news-service/p11698.

(25) مقابلة مع الكاتب، دبي، تموز/يوليو 2007.

(26) مقابلة مع مسؤول أميركي، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2011.

(27) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، شباط/فبراير 2011.

(28) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، شباط/فبراير 2011.

(29) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2009.

(30)

30 Tehran Bureau, "Revolutionary Guard Chief Jafari: Enemies Aim to 'Eliminate Iran Physically,'" PBS, www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/201107//revolutionary-guard-chief-jafari-enemies-aim-to-eliminate-iran-physically.html#ixzz1S0IjToqH.

(31) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2009.

(32)

See Andrew Higgins, "A fear force roils business in Iran," Wall Street Journal, October 14, 2006.

(33) كما رُوي لأفشين مولوي. مقابلة الكاتب مع أفشين مولوي، واشنطن، شباط/فبراير 2009.

(34) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2009.

(35) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2009.

(36)

«UAE Says No Plan to Raise Foreign Ownership Limit,» Reuters, June 20,2011, www.reuters.com/article/201120/06//emirates-ownership-idUSLDE75J0OS20110620

(37) مقابلة مع الكاتب، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2011.

(38)

Ben Thompson, «Iran Trade Sanctions Hit Dubai Port,» BBC News, July 29, 2010; «Iran sanctions to halve trade with UAE to 6 billion$,» Arabian Money, June 29, 2010; Gala Riani, «UAE Takes Firmer Stance on Iran Sanctions After Years of Pressure,» Global Insight, July 8, 2010.

(39)

Himendra Mohan Kumar, «Fresh curbs against Iran cloud trade ties.»

(40) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الثاني/يناير 2011.

(41)

Benedetta Berti, «The Economics of Counterterrorism: Devising a Normative Regulatory Framework for the Hawala system,» MIT International Review, Spring 2008.

(42) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(43) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(44) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(45) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(46) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(47) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(48) مقابلة مع الكاتب، دبي، آذار/مارس 2011.

(49) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(50) مقابلة مع الكاتب، دبي، كانون الأول/ديسمبر 2010.

(51)

Henry Kissinger, Does American Need a Foreign Policy? (New York: Simon and Schuster, 2001), 196.

نبذة عن المؤلف

كريم سجادبور: باحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبق له أن عمل محللاً في «مجموعة الأزمات الدولية» International Crisis Group بين طهران وواشنطن. سجادبور مؤلف كتاب «قراءة خامنئي: رأي العالم بزعيم إيران الأقوى» Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader، وله إطلالات منتظمة على تلفزيون وراديو هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ومحطة الـ«سي أن أن»، والإذاعة الوطنية العامة National Public Radio، وبرنامج News Hour على محطة PBS، والجزيرة. كما ظهر في برامج Today Show، وCharlie Rose، وFox News Sunday، وolbert Report، من بين برامج أخرى. يكتب سجادبور بانتظام في مجلات وصحف مثل «إيكونومست»، و«واشنطن بوست»، و«نيويورك تايمز»، و«وول ستريت جورنال»، و«مجلة السياسة الخارجية» Foreign Policy. في العام 2007، حصل على لقب «القيادي العالمي الشاب» من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. عاش سجادبور في أميركا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، وهو يتكلّم الفارسية والإيطالية والإسبانية.

يودّ الكاتب أن يشكر ديان دي غرامون Diane de Gramont، الباحثة المساعدة المتميّزة في مؤسسة كارنيغي، التي كان لا غنى عن بحوثها ومساهماتها التحريرية.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي الشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقرّه بيروت في لبنان. أسّسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحدّيات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثّر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلّقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفِّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمَّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصدّي بفعالية للتحدّيات الرئيسة.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو، أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو، إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو
مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
P +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ
مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
P +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

بيروت
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل
مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
P +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org